

قال المؤلف الثانية في القضايا قوله او عن المركبات اقول اراد بها المركبات
التي هي بناء على ما ذكرناه فلا اشكال في كلام الشارح اي قوله لان ما يجب ان
يعلم والمنطق اقول قيل عليه ان ما يجب ان يعلم والمنطق يكون جزء منه لان
ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعاً ولا يلزم ان يكون المقدمة جزء من المنطق وهو
بط لا تفاقم على ان مقدمة الشرع في العلم خارجة عنه وايضا اذا كانت
المقدمة جزء منه كان الشرع فيها شرعاً في المنطق اذ لا معنى للشرع فيه
الا الشرع في جزء من اجزائه والمفروض ان الشرع في المنطق موقوف
على المقدمة فيكون الشرع في المنطق موقفاً على الشرع في المقدمة قطعاً فهو
الشرع في المقدمة شرع في المنطق والشرع في المنطق موقوف على الشرع
في المقدمة فيلزم ان الشرع في المقدمة موقوف على الشرع في المقدمة
وذلك محال والجواب ان في الكلام مضافاً محذوفاً اي ما يجب ان يعلم في
كتب المنطق فيلزم سحر ان يكون المقدمة جزء من كتب المنطق لاجل ما قد فرغ
الحذوران معاً والدليل على تقديره هذا المضافان المقصود بيان انحصار
الرسالة في الاشياء الخمس لبيان انحصار العلم فحصل الكلام ان هذه الرسالة
كتاب في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يليق به ان يترتب عليه هذه الاشياء
الخمس فهذه الرسالة يليق بها ان يترتب عليها اما الصغر فظاهر واما الكبري فلا
ما يجب ان يعلم في كتب هذا الفن اقول او من حيث المادة وهي الخاتمة اقول
او من حيث ان الخاتمة كما ذكرت او لا شغلة على المادة واجزاء العلم معاً واذكر في
الخصص على شتمها على المادة فقط واما ان المقصود من الخاتمة هو الخاتمة واما اجزاء العلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله رب العالمين

في هذا المحصر قول المراد بالمقدمة ههنا **اقول** انما قال ههنا لان المقدم
 في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس او جهة وقد تطلق وتسمى
 ما يتوقف صحة الدليل عليه فتناول مقدمات الدلالة وشكلها كالكلام
 الصغرى وفعاليتها وكنية الكبرى في الشكل الاول مثلا **قول** فلا بد ان
اقول هو **قول** الدليل على وجه يستلزم المطم وبعبارة اخرى تطبيق الدليل
 المدعى **قول** هو العلم في مفتحة الكلام **قول** اراد به رسم المنطوق حيث قال
 ورسمي والمراد بمفتحة الكلام اوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود اعني الفن
 فكانه قال المقتضيان سبب اراد رسم المنطوق في ابتداء المقدمة واحكام عهدها
 النظر بعضهم بان المراد هو التصديق بوجه ما يقيم القدر كانه ما وجب التصديق
 ولا يمكن تحصيله في ضمن نظرية بوجه فخصوص اختصار المصنف التصديق بوجه
 لاستلزامه لما هو الواجب على التصديق بوجه ما لا خصصه وكونه غير مستلزما لذلك
 الواجب لا يقتصر في اختياره كمن اتجه بطريقان يصلان الى مطلقهم فان نتيجة احد
 بعينه وان كان لا خرموا اليه ايضا وكان في عبادة الشرح اشارة الى ذلك حيث
 قاله فاولى ولم يقل فالصواب **قول** فاولى ان يقال **اقول** الوجه السابق
 على وجه التصديق بوجه ما وامتناع الشروع مطلقا بدق وهذا الوجه
 يدل على انه لا بد في الشروع على بصيرة من تصديق العلم برسمه ولا يدل على
 انه لا بد من الشروع مطلقا **قول** وقف على جميع مسائله اجمالا
اقول اراد به ان من تصديق الخوا مثلا بانه علم بالصواب يعرف بها الحق او اخر الكلام

[illegible]

قد استفادة العلم وفادته على معرفة أصل الالفاظ لان المصنف اورد
 صدر المقالة الاول وقد يجعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم في
 العلوم وبيان شرفه وبيان موضعه وبيان وجه تسمية باسمه والاشارة
 مسائل الجلاله الامور تسعة ثمانية منها متعلقة بالعلوم المطم وحيث
 تميزه عند الطالب لزيادة بصيرة في طلبه و واحد منها متعلق
 افادته واستفادته اعني مباحث الالفاظ الاحسن في التعليم
 كلها او لا وقد يكتفي ببعضها ولا حرج في شئ من ذلك اذ لا ضرر
 في التصديق بوجوه ما والتصديق ببيانها ما كما بيناه وذلك قال بعضهم
 المقدمة بما عرفت في تحصيل الفن المطرب قول ولما كان
 حاجة الى المنطق **اقول** وذلك لان بيان الحاجة الى المنطق
 بين ان الناس في احوال محتاجون اليه فلما لم يكن
 لهم وغيرهم يحصل بذلك معرفة العلوم بغاية وهي تصديق
 ماهية العلم فلا يستلزم بيان الحاجة بحجته ان يكون وسعاً بشئ
 يته فصار بيان الحاجة اصلاً متضمناً لبيان الماهية برسمها فاد
 نفسي في بحث واحد ابتداء ببيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم الى
 تصديق لتقفا عليه فان قلت الحاجة فيه الى هذا التقسيم
 العلم ينقسم الى ضروري ونظري الى اخر المقدمات قلت المقصود
 المنطق بتسميته اعني الموصول الى التصديق والموصول الى التقص
 لو اوك الى التصديق والتصديق ولم يبين ان في كل واحد منهما

[illegible]

فلا حاجة إذن إلى الموصول إلى التصو فلا يثبت الاحتياج إلى جرمي المنطق معاً
وقد عرفت أن المقتضى ذلك قول العلم ما تصو فقط أقول هذا التصو
قد يكون تصو واحداً كصو الإنسان وقد يكون متعددًا بلا نسبة كصو
الإنسان والكاتب مع نسبة أيضاً ما تصيدية كالحبلى أن المناطق وغلا
نريد وأما تامة غير خبرية كقولك اضرب وأما خبرية يشك فيها فإن كل ذلك
من التصورات لمخلوها عن الحكم وأما اجراء الشريعة فليس فيها حكم أيضاً لا
قادر الكمال ليس تصديقا بالفعل بل بالحقبة القريبة كما سيجي قول وأما تصو
معه حكم أقول هذا التصو لابد أن يكون متعددًا إذا لابد فيه من تصو
الحكم عليه والمحكى به والنسبة الحكيمة حتى يمكن اقتران الحكم بالحاسيات
قوله وأما التصو أقول القسولا كل مشتمل على شيئين أحدهما التصو
والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني مشتمل أيضاً على شيئين التصو وكونه
مع الحكم فاجتمع إلى بيان التصو الذي هو المشترك بين القسمين وإلى
بيان الحكم فإن عدم الحكم يعرف بالمقايضة إليه وحج يتضم القسمان نتيجة
معاقول فذلك الضمير ما أن يعق أقول فان قيل لا يجوز أن يعق إلى العلم
فلنا فلا معنى لتوسيط تعريفه بين قسميه بل ينبغي أن يقدم عليه ما كان قلت مطلق التصو
لأنه لا يعلم كما سيوضح به فما الفائدة في إله فتاح بتقسيم العلم ثم يتبعه الملاحقة
هو تعريفه في الحقيقة قلت الفائدة في ذلك التنبه على أن التقسيم هو العمدة في بيان الحاجات
تعريفه كانه معلوم بوجه ما وذلك كاف في تقسيمه أو التنبه على أن تفسير العلم بـ



لا يغني بادر ك وقوع النسبة، أولا وقوعهما ان يدرك معنى لوقوع او لا وقوع
مضافا الى النسبة فان ادركهما بهذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك مركب ^{تقييد}
من قبيل الاضافة بل يغني بادر ك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة ويسمى هذا ^{تقييد}
حكما ايجابيا وبادر ك عدم الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست ^{تقييد} بواقعة ويسمى هذا

[illegible]

قوله لا يصدق
اشارة الى ان لا يصدق
والفعل لا يكون انفعالاً بل يصدق
على الفعل لا يصدق على الفعل بل يصدق
انفعالاته
فعلها انفعالاً بل يصدق
على الفعل لا يصدق على الفعل بل يصدق
انفعالاته
فعلها انفعالاً بل يصدق
على الفعل لا يصدق على الفعل بل يصدق
انفعالاته

واجبا لا تروك انفعال هو التاثر وقول لا تروك لا يصدق احد لها على ما يصدق عليه
الاخر بالضرورة واما ان لا تروك انفعال فاما يصح اذا فسرك لا تروك بان نقاش النفس
بالصورة الحاصلة من الشيء واما اذا فسرك بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة
الكيف فلا يكون فعلا ايضا ^{قوله} وما على راي الحكماء التصديق هو الحكم
فقط اقول هذا هو الحق لان تقسيم العلم الى هذين القسمين اما هو كتمييز
كل واحد منهما عن الآخر بطريق خاص يستحصل به ثم ان لا تروك المسمى بالحكم
ينفرد بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجة المنقسمة الى اقسامها وما عدا
هذا لا تروك له طريق واحد يوصل اليه وهو القول الشارح قصور الحكم
عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكيمه تشارك سائر التصورات
في الاستحصان بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل الجميع قسما
واحد من العلم المسمى بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فمن لاحظ
مقصود الفن اعني بيان الطرق الموصلة الى العلم لم يلبس عليه ان الواجب
في تقسيمه ملاحظة لامتياز في الطريق فيكون الحكم احد قسميه المسمى بالتصديق
لكنه مشروط في وجوده الى ضم امور متعددة من افراد القسم الآخر
واذا عرفت هذا فقول اذا اردت تقسيم العلم على هذا المذهب قلت
العلم اي لا تروك مطلقا اما ان يكون ادراكا لان النسبة واقعة الوبست
بواقعة واما ان يكون ادراكا لغرض ذلك فالاول يسمى تصديقا والثاني تصورا
واذا اردت تقسيمه على مذهب الامام قلت العلم اما ان يكون ادراكا
كامور اربعة هي المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكيمه وكون تلك

قوله ما على راي الحكماء التصديق هو الحكم
فقط اقول هذا هو الحق لان تقسيم العلم الى هذين القسمين اما هو كتمييز
كل واحد منهما عن الآخر بطريق خاص يستحصل به ثم ان لا تروك المسمى بالحكم
ينفرد بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجة المنقسمة الى اقسامها وما عدا
هذا لا تروك له طريق واحد يوصل اليه وهو القول الشارح قصور الحكم
عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكيمه تشارك سائر التصورات
في الاستحصان بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل الجميع قسما
واحد من العلم المسمى بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فمن لاحظ
مقصود الفن اعني بيان الطرق الموصلة الى العلم لم يلبس عليه ان الواجب
في تقسيمه ملاحظة لامتياز في الطريق فيكون الحكم احد قسميه المسمى بالتصديق
لكنه مشروط في وجوده الى ضم امور متعددة من افراد القسم الآخر
واذا عرفت هذا فقول اذا اردت تقسيم العلم على هذا المذهب قلت
العلم اي لا تروك مطلقا اما ان يكون ادراكا لان النسبة واقعة الوبست
بواقعة واما ان يكون ادراكا لغرض ذلك فالاول يسمى تصديقا والثاني تصورا
واذا اردت تقسيمه على مذهب الامام قلت العلم اما ان يكون ادراكا
كامور اربعة هي المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكيمه وكون تلك

قوله ما على راي الحكماء التصديق هو الحكم
فقط اقول هذا هو الحق لان تقسيم العلم الى هذين القسمين اما هو كتمييز
كل واحد منهما عن الآخر بطريق خاص يستحصل به ثم ان لا تروك المسمى بالحكم
ينفرد بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجة المنقسمة الى اقسامها وما عدا
هذا لا تروك له طريق واحد يوصل اليه وهو القول الشارح قصور الحكم
عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكيمه تشارك سائر التصورات
في الاستحصان بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل الجميع قسما
واحد من العلم المسمى بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فمن لاحظ
مقصود الفن اعني بيان الطرق الموصلة الى العلم لم يلبس عليه ان الواجب
في تقسيمه ملاحظة لامتياز في الطريق فيكون الحكم احد قسميه المسمى بالتصديق
لكنه مشروط في وجوده الى ضم امور متعددة من افراد القسم الآخر
واذا عرفت هذا فقول اذا اردت تقسيم العلم على هذا المذهب قلت
العلم اي لا تروك مطلقا اما ان يكون ادراكا لان النسبة واقعة الوبست
بواقعة واما ان يكون ادراكا لغرض ذلك فالاول يسمى تصديقا والثاني تصورا
واذا اردت تقسيمه على مذهب الامام قلت العلم اما ان يكون ادراكا
كامور اربعة هي المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكيمه وكون تلك

في هذا الموضع الحكم كما يدل عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف اتباعا كما مضى وغيره
 في تقسيم العلم كما يتناهى سابقا وما اذا اريد بالتصديق ما هو مذهبكم كما
 اعني مجموع المركب من التصديقات الثلاث واحكم فلا يظهر منه ان التصديق
 بهذا المعنى قسم من التصديق اذ لا يلزم منه ان يكون مجموع المركب من شئ
 واخرجتم تصديقكم على ذلك الشئ حتى يكون قسما منه ومنه جازية تحت
 لا تترك ان مجموع الجدار والسقف لا يكون سقفا ولا جدارا بل يحتاج الى
 ان يمتدك بما ذكره في التصديق بمعنى الحكم فيقال التصديق بمجموع المجموع
 المركب قسم للتصديق كما انه بمعنى الحكم قسم له ايضا وقد جعلته في التقسيم قسما
 من العلم الذي هو نفس التصديق فيكون قسم الشئ قسما منه **قول** وهذا
 لا اعتراض انما يوافق قسم العلم الى مطلق التصديق والتصديق كما هو المشهور
اقول من قسم العلم الى مطلق التصديق والتصديق لم يرد بالتصديق معنى
 عاما شاملا للتصديق بل اراد بالتصديق ادراكا للنسبة واقعة او ليست
 بواقعة واراد بالتصديق ادراكا لما عدا ذلك ولا شك ان هذين القسمين
 متقابلان ليس احدهما متناوفا للآخر اذ لا حتى يلزم ان يكون قسم
 قسما من قسم الشئ قسما منه اما التصديق بمعنى الادراك مطلقا عنه ما هو ادراك
 للعلم فيه معنى آخر ولفظ التصديق يطلق بالاشارة الى اللفظ على هذا المعنى اعني الادراك
 مطلقا وعلى المعنى والاعني الادراك المغاير لادراك المسامي الحكم فلا يلزم شئ
 من الجدل من اراد بالتصديق مجموع المركب من الادراك والحكم واراد بالتصديق ادراك
 ما عدا ذلك فلا عذر ايضا لان التصديق قسم للتصديق بالمعنى لا قسم للتصديق
 بالادراك

قوله بالشيء الاسم
وبالادراك مطلقا مع كونه
قوله بالشيء الاسم
وبالادراك مطلقا مع كونه
قوله بالشيء الاسم
وبالادراك مطلقا مع كونه

بالمعنى كلام فلا اشكال على ما هو في القوم اصلا نعم ظاهر عبارة يوم التباسا ينزل
بتفسيرهم التصديق والتصور لمقابل له كما قرناه **قوله** فلا وورد له كونا
تخارج اقول هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه على تقسيم المصا ايضا لكنه
مندفع بالجوابة الذي قرره الشارح واما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير منق
عنه وقد عرفت اندفاعه عنه ايضا بما قرناه لا ان اندفاعه عن تقسيم المص
اظهر من اندفاعه عن التقسيم المشهور كما لا يخفى **قوله** والثاني ان المراد اقول
قيل بوجه هذا على كلام المصنف ايضا بان يقال ان اراد بالتصور فقط المحض الذي
مطلقا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره كما ذكره ولزم ايضا ان يكون قوله
فقط لغو لا حاجة اليه اصلا وان اراد به المقيد بعدم الحكم لزم امتناع اعتبا
التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره ثم فان قلت قوله وجوابه اشارة الى
جواب الاعتراض الثاني اذا اورد على تقسيم المص فاصل كلامه على قياس ما تقدم
في الاعتراض الاول ان الاعتراض الثاني ايضا متوجه على عبارة المص لا انه مندفع
بهذا الجواب اما على عبارة القوم فهو وارد غير مندفع قلت هذا الجواب كما يرد
الاعتراض الثاني عن كلام المص يدفعه عن كلام القوم ايضا بل هو كلامهم ان
لان كون لفظ التصور مشتركا بين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين المحض الذي
مطلقا انما يظهر من كلامهم دون كلامه حيث ذكروا التصور في مقابلة
التصديق وادوا به معنى يقابله قطعا مع انهم يطلقون التصور على ما كان
مرادف العلم اعني الادراك مطلقا فالتصور عند معنيين واما كلام المص فلا يقتضيه
الا ان يكون للتصور معنى واحدا متناولا للتصور فقط والتصور مع الحكم

بمعنى كلام فلا اشكال على ما هو في القوم اصلا نعم ظاهر عبارة يوم التباسا ينزل
بتفسيرهم التصديق والتصور لمقابل له كما قرناه **قوله** فلا وورد له كونا
تخارج اقول هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه على تقسيم المصا ايضا لكنه
مندفع بالجوابة الذي قرره الشارح واما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير منق
عنه وقد عرفت اندفاعه عنه ايضا بما قرناه لا ان اندفاعه عن تقسيم المص
اظهر من اندفاعه عن التقسيم المشهور كما لا يخفى **قوله** والثاني ان المراد اقول
قيل بوجه هذا على كلام المصنف ايضا بان يقال ان اراد بالتصور فقط المحض الذي
مطلقا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره كما ذكره ولزم ايضا ان يكون قوله
فقط لغو لا حاجة اليه اصلا وان اراد به المقيد بعدم الحكم لزم امتناع اعتبا
التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره ثم فان قلت قوله وجوابه اشارة الى
جواب الاعتراض الثاني اذا اورد على تقسيم المص فاصل كلامه على قياس ما تقدم
في الاعتراض الاول ان الاعتراض الثاني ايضا متوجه على عبارة المص لا انه مندفع
بهذا الجواب اما على عبارة القوم فهو وارد غير مندفع قلت هذا الجواب كما يرد
الاعتراض الثاني عن كلام المص يدفعه عن كلام القوم ايضا بل هو كلامهم ان
لان كون لفظ التصور مشتركا بين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين المحض الذي
مطلقا انما يظهر من كلامهم دون كلامه حيث ذكروا التصور في مقابلة
التصديق وادوا به معنى يقابله قطعا مع انهم يطلقون التصور على ما كان
مرادف العلم اعني الادراك مطلقا فالتصور عند معنيين واما كلام المص فلا يقتضيه
الا ان يكون للتصور معنى واحدا متناولا للتصور فقط والتصور مع الحكم

بمعنى كلام فلا اشكال على ما هو في القوم اصلا نعم ظاهر عبارة يوم التباسا ينزل
بتفسيرهم التصديق والتصور لمقابل له كما قرناه **قوله** فلا وورد له كونا
تخارج اقول هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه على تقسيم المصا ايضا لكنه
مندفع بالجوابة الذي قرره الشارح واما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير منق
عنه وقد عرفت اندفاعه عنه ايضا بما قرناه لا ان اندفاعه عن تقسيم المص
اظهر من اندفاعه عن التقسيم المشهور كما لا يخفى **قوله** والثاني ان المراد اقول
قيل بوجه هذا على كلام المصنف ايضا بان يقال ان اراد بالتصور فقط المحض الذي
مطلقا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره كما ذكره ولزم ايضا ان يكون قوله
فقط لغو لا حاجة اليه اصلا وان اراد به المقيد بعدم الحكم لزم امتناع اعتبا
التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره ثم فان قلت قوله وجوابه اشارة الى
جواب الاعتراض الثاني اذا اورد على تقسيم المص فاصل كلامه على قياس ما تقدم
في الاعتراض الاول ان الاعتراض الثاني ايضا متوجه على عبارة المص لا انه مندفع
بهذا الجواب اما على عبارة القوم فهو وارد غير مندفع قلت هذا الجواب كما يرد
الاعتراض الثاني عن كلام المص يدفعه عن كلام القوم ايضا بل هو كلامهم ان
لان كون لفظ التصور مشتركا بين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين المحض الذي
مطلقا انما يظهر من كلامهم دون كلامه حيث ذكروا التصور في مقابلة
التصديق وادوا به معنى يقابله قطعا مع انهم يطلقون التصور على ما كان
مرادف العلم اعني الادراك مطلقا فالتصور عند معنيين واما كلام المص فلا يقتضيه
الا ان يكون للتصور معنى واحدا متناولا للتصور فقط والتصور مع الحكم

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اقول يريد ان المقصود ان كان معرفتنا تفاصيل احوال الانظار الجزئية تمكننا

متعددة فبدأ من قانون يرجع اليه في معرفة احوال اى نظرية اسريده من الانظار الخاصة

فمن ضرورياتها القول لم يرد أن اكتساب النظريات إنما يكون بالضرورة

ببدء بل اراد ان اكتبها ليستند الى الضرورات^{الشارح ١٢} لما ابتداء او بواسطة الحيوان

بکشتب نظری من نظری آخر و یکشب ذاک النظری الاخر من نظری ثالث

هكذا لكن لا بد من الاستعانة الى الضميريات دفعا لان وراو التسلسل **قوله**

ای فرد صبیح ای فرد فاسد **اقول** قد عرفت ان للفکر مادة هی الامور المعنوی

بما تامة الوفاء لاجل ما كان فاسد الاموال التي كانت في قبضة اعدائهم

بدنامی و فسادات حدیثی و کان و سلا و اذ اريد الشباب بصور لم يملز
 الفکر غیر مستقیم ۱۲۳
 لک من ای تصور کان بل لا بد له من تصورات با مناسقه فیه صت ال

لك التصور المطبق وكذا الحال في التصديقات فلها ميط من المطال التصورية و

حد ثقیقة مباد معینه یکتب منها ثم ان کتبا به من تراك المبادی لا يمكن

يكون بأي طريق كان بل لا بد هناك من طريق مخصوص له شرائط مخصوصة

تاج في كل مطلوب الى شيئين احدهما تميز مباديه عن غيرها والثاني معرفة

ريق المخصوص الواقع في تلك المبادي مع شرائطه فاذا حصل مباديه و

في هذا ذلك الطريق أوجب الى المظان فان وقع خطأ اما في المبادئ او في الطريق

سبب المتكفل يحصل هذين الأمرين كما ينبغي هو هذا الفن **قوله** لأن ظهور الفؤاد

نية أقول النطق يطلق على النطق الظاهري وهو التكلم وعلى النطق

فنى وهو ادراك المعقولات وهذا الفن يقوى الاول ويسمى ^ب
الامور الثابتة عن الجواسر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

۱۸
مما انكلمهم شهدوا ۱۲۰ ح. ثور و ريدك لك. كيفه صريح و مضى انكلمهم جردا و راع

بالتأني مسلك السداد فهذا الفن يتقوى في بظهر كلامه على النطق بالنفس الإنسانية
المسمومة بالناطقة فاستحق له اسم من النطق قول^{١٢} لأن اثر العلة البعيدة
لا يصل الى المعلول اقول^{١٣} قيل عليه فعلى هذا لا يكون المعلول منفصلاً
عن العلة البعيدة فلا يكون العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل
ذلك الفاعل بل تكون واسطة بين فاعله ومنفعله كما صرح به اولاً ووجـ
لا يحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة الى التقييد الاخير بل هي خارجة بقوله و
منفعله اى منفعل ذلك الفاعل والجواب ان اذا فرضنا ان امثلاً او جند
وبوجوده فلا شك ان آله ما شغل ما في وجوده وليس ذلك الا لكونه فاعلاً
له اذ لا يمكن وجوه الابان يصير افعالاً بل كدكه فاعل بعيد لم يضل اثره الى
ج فيكون ج ايضاً منفعلاً له بعيداً فيصدق على ب ح انه واسطة بين الفاعل
ومنفعله في الجملة فيحتاج الى اخراجها بالتقييد الاخير والى ما ذكرناه مفصلاً
اشاراً الى قوله اذ علة الشئ علة له بالواسطة فتأمل قول^{١٤} له
والقانون اما كل اقول^{١٥} اذا قلنا مثلاً كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كل محقق
لا يمنع نفس تصور غن وقوع الشركة فيه وله جزئيات متعددة يحمل هو
عليها وهذه القضية ايضاً امر كل اى قضية كلية قد حكم فيها على جميع
جزئيات موضوعها ولها فروع هي الاحكام الواردة على خصوصيات تلك
الجزئيات كهو لك نريد في قال نريد مرفوع وعمر في ضرب عمر مرفوع الى
غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة
عليها بالقوة الشرعية من الفعل والقانون والاصل والقاعدة
^{١٦}

[illegible][illegible]

[illegible]

پیشینہ درجہ اولیٰ

قوله ان كان كان
فان قيل ان كان كان
فان قيل ان كان كان

قوله ان كان كان
فان قيل ان كان كان
فان قيل ان كان كان

الملازمة والمقدمة الدالة على وجود المذموم تستلزمان تلك النتيجة وهكذا الحال اذا
استثنى نقض التالى وكذا الاستثنائى المنفصل بديهى كاستنتاج وكثير من مباحث العكس
والتناقض بديهى فان قلت اذا كان هذا المباحث بديهية فلا حاجة الى تبينها
فان الكتب قلت فى تدوينها فى الكتب فائدتان احدهما ازالة ما عسى ان يكون
فى بعضها من خفاء مخرج الى القينة وثانيهما ان يتوصل بها الى المباحث الاخر
الكسبية **قول** انما يستفاد من البعض البديهى **اقول** فان قيل استفادة
البعض الكسبي من البعض البديهى بما يكون بطريق النظر فيحتاج فى معرفة ذلك
النظر الى قانون اخر فيكون المذمور قلنا ذلك النظر ايضا بديهى فالكسبي من المنطق
مستفاد من البديهى منه بطريق بديهى فلا حاجة الى قانون اخر اخصه **قول**
فالذكي فى معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة **اقول** قيل عليه انما
يلزم ذلك اذا قلنا كلام المعارض على ما وجهه به ولنا ان تقريره هكذا لو كان
المنطق محتاجا اليه كان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان اما الاول
فلانه يستلزم لاستغناء عن تعلمه وليس كذلك واما الثانى فللزوم الدال
او التسلسل فى تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة على نفي الاحتياج الى
المنطق نفسه وحيث يجب بذلك الجواب ورد بان ابطال كونه بديهيا او كسبيا
يدل على تنقائه فى نفسه ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه اذ يصح ان يقال ليس
المنطق كما لا يحتاج اليه والا لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان فلو
ان يكون محتاجا اليه فظهر ان هذا كاشبه بمتساويها فى نفي هذا العلم سواء
احتجج اليه اوله بجهل ولا ايضا ان يتصور فى تقديره ان المنطق كسبي فلا

قوله ان كان كان
فان قيل ان كان كان
فان قيل ان كان كان

قوله ان كان كان
فان قيل ان كان كان
فان قيل ان كان كان

قوله ان كان كان
فان قيل ان كان كان
فان قيل ان كان كان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

توحيات لم يلقاها في التفتيش لم ير الا انما في باب واحد من راج ¹⁸ ذلك مما جرت العادة في تقديم باب التفتيش الى الاشارة على تركه. المومنين والمؤمنين والذين هم

ان الموسى
جبرائيل
فلانصلي
اراداموسى
عن الجوى

من قبيل التصورات والمحصل القريب التصديق فهو انواع الحجاة اعنى القياس و
الاستقراء والتمثيل وهى مركبة من قضيا او كلها من قبيل التصديقات **قول**
ولا يكون علة له **اقول** اى لا يكون علة مؤثرة فيه كافية وحصوله فلا
المحتاج اليه ان مستقل بتجصيل المحتاج كان متقدما عليه تقدما بالعلية كقد
حركة اليد على حركة المقاييس وان لم يستقل بذلك كان متقدما عليه تقدما
بالطبع كقدام الواحد على الاثنين وتقدم التصو على التصديق تقدم بالطبع
كما بينه وما ثبت ان لهذا النوع اعنى التصورات تقدم بالطبع على النوع
الاخر اعنى التصديقات كان الاولى ان يكون المباحث المتعلقة بالاول تقدم
في الوضع على المباحث المتعلقة بالثاني **قول** احديهما ان استدعاء التصديق
اقول كما ان التصديق لا يستدعى تصورا المحكوم عليه بكنهه حقيقة بل
يستدعى تصورا بوجه ماسوى كان بكنهه حقيقة او بامصادق كذلك لا
يستدعى تصورا المحكوم به بكنهه الحقيقة بل يستدعى تصورا مطلقا اعلم ان يكون بكنهه
او بوجه آخر كذلك لا يستدعى تصورا النسبة الحكيمة لاجل ماسوى كان بكنهه
اولا وذلك لان الحكم احكاما يقينية نظرية او بديهية كما مثال تنسب الاشياء
اخر ولا تعرف كنه حقائق الحكم عليها ولا المحكوم بها ولا النسبة التي بينهما على ما
ينفى **قول** ولا **اقول** اى ان لو عين بالاول النسبة الحكيمة وبالثاني ايقان
النسبة وانتزاعها فاما ان يربط الحكم في الموضعين النسبة الحكيمة فيلزم ان يكون **قول**
لامتناع الحكم من جهل معذ وذلك لان **قول** والحكم النكاح معطوف على **قول** المحكوم عليه كان
ولا بد في التصديق من تصو الحكم اى النسبة الحكيمة لامتناع النسبة الحكيمة في الواقع

[illegible]

[illegible][illegible]

قوله تعالى في سورة النحل
انما امرنا بكم ان لا تعبدوا الا الله
الحي القيوم الذي لا يملك
الملكوت الا هو الذي لا يشركه
في الملكوت احد من خلقه
قوله تعالى في سورة النحل
انما امرنا بكم ان لا تعبدوا
الا الله الذي لا يملك الملكوت
الا هو الذي لا يشركه في
الملكوت احد من خلقه
قوله تعالى في سورة النحل
انما امرنا بكم ان لا تعبدوا
الا الله الذي لا يملك الملكوت
الا هو الذي لا يشركه في
الملكوت احد من خلقه

الامام جعل الحكم بمعنى الايقاع اذ ركا كما هو مذهب الاوائل وسماه تصريفاً فادعى ان كل تصديق
 لابد فيه من ثلث تصورات تصور الحكم عليه وبه والتصور الذي هو الحكم وح فلا يلزم
 ما ذكره الشارح في عبارة المنص ايضاً لانقول مذهب الامام ان الايقاع فعل لا ادراك
 فعل هذا وجب ان يربط بالحكم في تلك العبارة النسبة الحكيمية لا الايقاع ولا من تنزع
 ولا اراد اجزاء التصديق عنده على اربعة واما تقرير الدافع فان يقال لا يصح ان
 يكون قوله والحكم معطوفاً على تصور الحكم عليه ولا توجب ان يقول لا هتاج الحكم
 من جهل احد هذين الامرين بالحكم عليه وبه وتوصل الامر على معنى الامرين
 كما في تعريفات هذا الفن اظهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل
 على المدعى لان الدليل لا يثبت الامر بين المدعى مركب من تصور ثلاثة وايضا يلزم ان يكون
 ذكر الحكم في المدعى لغوا كما دخل فيه ما هو المقصود ههنا من تقدم التصور على التصديق
 طبعاً **قول** لا شغل للمنطق من حيث هو منطوق **اقول** انما اعتبر هذه الجثية لان
 المنطق اذا كان نحوياً ايضاً فله شغل بالالفاظ لكن لا من حيث هو منطوق بل من حيث
 انه نحوى **قول** ولكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ **اقول**
 والمنطق اذا اراد ان يعلم غير مجهول تصريفاً او تصديقا بانقول الشارح والجملة فلا بد له
 هناك من الالفاظ ليكن ذلك واما اذا اراد ان يحصل هو نفسه احد المجهولتين
 باحد الطرفين فليس الالفاظ هناك امر ضرورياً اذ يمكنه تعقل المعاني مجردة عن
 الالفاظ لكنه عسير جداً او ذاك لان النفس قد تتوالت بملاحظة المعاني من
 الالفاظ بحيث اذا ارادت ان تتعقل المعاني وتلاحظها تتحيل الالفاظ وتتقبل منها
 الى المعاني ولو ارادت تعقل المعاني صرفاً صعب عليها ذلك صعوبة شامخة
 اي خالفت من الالفاظ

[illegible][illegible]

وغيرها لم تحقق كاشبهة فيه واما الحصر بالدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية فبالاستقلال لا بالحصر العقلي الدائري من الشيء ولا ثبات فان كلاله اللفظ اذا لم تكن مستندة الى الوضع ولا الى الصبر لا يدل على ان تكون مستندة الى العقل قطعاً لكننا استقمنا فلم نجد هذه الاقسام الثلاثة **قوله** متى اطروا **اقول** اي كلما اطلق فان الدلالة المتصورة في هذا الفن ما كانت كلية واما اذا قدم من اللفظ معنى بعضه اوقات ^{سقط} قديمة فاصحاب هذا الفن لا يحكمون بان ذلك اللفظ يدل على ذلك المعنى بل فاصحاب العلم ^{كلا سدد ١٢ كارجو الشئ ١٢} لا يرون **قوله** للعلوم بوضعه **اقول** احتراز عن الدلالة الطبيعية والعقلية واما قال للعلوم بوضعه اي بوضع ذلك اللفظ ولم يقل للعلوم بوضعه له اي المعناه لئلا يختصر بالدلالة المطابقة وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في اقسامها الثلاثة المذكورة بالحصر العقلي لان دلاله اللفظ بالوضع ما يكون على نفس المعنى الموضوع له او على جزئ او على خارجه **قوله** وعلى الامكان العام تضمننا **اقول** يريد ان لفظ الامكان حين يطلق على الامكان الخاص يدل على الامكان العام دلاله تضمنية وذلك لا ينافي دلالته على الامكان العام ايضاً دلاله مطابقة وذلك لانه اجتمع في الامكان العام شيان احدهما كونه جزءاً للموضوع له اخص الامكان الخاص الثاني كونه موضوعاً له فلا بد ان يدل لفظ الامكان عليه دلالتين تنزيهاً للخصيصة فاذا اعتبرنا دلالته بالتضمنية ضد عليها انفراد دلاله اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فاذا قيدنا احد المطابقة بقيد التوخرجت تلك الدلالة التضمنية عن احد المطابقة **قوله** لتحقيقه **اقول** اي لتحقيق تلك الدلالة ^{لأنه وان كانت ولا اللفظ على تمام المعنى الموضوع له لكن لا من حيث انه موضوع له بل من حيث انه جزء من الموضوع} التضمنية فانها ثابتة بواسطة وضع اللفظ للامكان الخاص ولا دخل فيها بوضعه للامكان العام بل الوضع للامكان العام سبب كلاله اخرجي على

[illegible]

فإن كان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على معنيين أو أكثر فلهذا كان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين أو أكثر
فإن كان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على معنيين أو أكثر فلهذا كان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين أو أكثر
فإن كان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على معنيين أو أكثر فلهذا كان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين أو أكثر

فإن كان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على معنيين أو أكثر فلهذا كان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين أو أكثر
فإن كان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على معنيين أو أكثر فلهذا كان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين أو أكثر
فإن كان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على معنيين أو أكثر فلهذا كان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين أو أكثر

مطابقة قول وعلى الضوء التزاما **اقول** لما كان الضوء مشتركاً على جهتين أحدهما كونه لازماً للمعنى الموضوع له أعني الجرم والثانية كونه موضوعاً له فلفظ الشمس يدل عليه بذلكتين أحدهما مطابقة ولاخرى التزام ويصدق قول على هذه الدلالة الالتزامية أنها دالة اللفظ على المعنى الموضوع له فيتنقض حد المطابقة بالاعتدال فإذا اعتبر فيها قيداً للتوسط لم ينتقض **قول** كان دلالته عليه مطابقة **اقول** يعني أن هناك دلالة مطابقة وأن كان هناك دلالة تضمنية لما عرفت فقلت المطابقة تدخل في حد التضمن لو بقيه بذلك القيد وإذا قيد فلا انتقاض **قول** وعنى به الضوء كان دلالته عليه مطابقة **اقول** وهناك أيضاً دالة التزامية لما عرفت فإما **قول** ولا خفاء في أن اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه **اقول** أي عن المعنى الموضوع له ولا يلزم أن يكون كل لفظ وضع لمعناه دالاً على ما غير متناهية وهو ظاهر بطلان **قول** فلا بد للدلالة على الخارج من شرط **اقول** وأما الدلالة على المعنى الموضوع له أعني المطابقة فيكون فيها العلم بالوضع فإن السامع إذا علم أن اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد أن ينتقل ذهنه من سماع اللفظ إلى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو اللفظ الدالة المطابقة وكذا إذا علم أن ذلك اللفظ موضوع لمعنى متعدد فإنه عند سماعه ينتقل ذهنه إلى ملاحظة تلك المعاني بأسرها فيكون دالاً على كل واحد منها قطعاً وإن لم يعلم أن مثل المتكلم بما ذا من تلك المعاني فإن كون المعنى من المتكلم ليس معتبراً في دالة اللفظ عليه إذ هي أعني دالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوماً من اللفظ سواء كان ماداً للشك أو لا وأما الدلالة التضمنية فلا تحتاج

فإن كان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على معنيين أو أكثر فلهذا كان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين أو أكثر
فإن كان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على معنيين أو أكثر فلهذا كان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين أو أكثر
فإن كان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على معنيين أو أكثر فلهذا كان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين أو أكثر



فإن كان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على معنيين أو أكثر فلهذا كان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين أو أكثر
فإن كان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على معنيين أو أكثر فلهذا كان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين أو أكثر
فإن كان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على معنيين أو أكثر فلهذا كان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين أو أكثر

قوله في كتابه...
 ان في هذا ما يشهد بان...
 فان التركيب...
 لا يدل على...
 ان في هذا ما يشهد بان...
 فان التركيب...
 لا يدل على...

ايضا الى اشتراط ان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان ذا اعلى كل واحد من اجزائه
 دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا
 لخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على
 امور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظ واحد بازاء كل
 واحد من معان غير متناهية با وضاع غير متناهية حتى يلزم كونه ذا اعلى كل
 على ما لا يشاهى قول اول اجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهم ما هو
 الدلالة التضمنية داخلية في هذا القسم لان المعنى التضمني وان لموضع له انما
 لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعاً قولي والعدم المضاف الى البصر
 يكون البصر خارجاً عنه اقول المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة
 داخلية فيه المضاف اليه خارجاً عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة
 خارجية عنه ومفهوم العي هو عدم المضاف الى البصر حيث هو مضاف فيكون
 الاضافة الى البصر داخلية في مفهوم العي ويكون البصر خارجاً عنه قولي يجوز
 ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط اقول بهذا الدليل ايضا يعرف ان لا التزام
 لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام بلا
 تضمن قوله فغير متيقن اقول قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام مشيق
 يستدل عليه بانه لا يمتنع ان يكون لكل معنى لازم ذهني والا لزم تصور معنى احد
 لازمه ومن تصلي لازمه تصور لازم لازمه وهكذا الى غير النهاية فيلزم تصور
 واحداً من الامور غير متناهية دفعة واحدة وهو فلابد ان يكون هناك
 ليكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المفضل عليه مطابقة ولا التزام

فان في هذا ما يشهد بان...
 فان التركيب...
 لا يدل على...
 ان في هذا ما يشهد بان...
 فان التركيب...
 لا يدل على...
 ان في هذا ما يشهد بان...
 فان التركيب...
 لا يدل على...

ايضا الى اشتراط ان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان ذا اعلى كل واحد من اجزائه
 دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا
 لخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على
 امور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظ واحد بازاء كل
 واحد من معان غير متناهية با وضاع غير متناهية حتى يلزم كونه ذا اعلى كل
 على ما لا يشاهى قول اول اجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهم ما هو
 الدلالة التضمنية داخلية في هذا القسم لان المعنى التضمني وان لموضع له انما
 لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعاً قولي والعدم المضاف الى البصر
 يكون البصر خارجاً عنه اقول المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة
 داخلية فيه المضاف اليه خارجاً عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة
 خارجية عنه ومفهوم العي هو عدم المضاف الى البصر حيث هو مضاف فيكون
 الاضافة الى البصر داخلية في مفهوم العي ويكون البصر خارجاً عنه قولي يجوز
 ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط اقول بهذا الدليل ايضا يعرف ان لا التزام
 لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام بلا
 تضمن قوله فغير متيقن اقول قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام مشيق
 يستدل عليه بانه لا يمتنع ان يكون لكل معنى لازم ذهني والا لزم تصور معنى احد
 لازمه ومن تصلي لازمه تصور لازم لازمه وهكذا الى غير النهاية فيلزم تصور
 واحداً من الامور غير متناهية دفعة واحدة وهو فلابد ان يكون هناك
 ليكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المفضل عليه مطابقة ولا التزام

المسيح يا ربنا
الاستغفار ثم الشكر في كل وقت
الذين لا يملكون
الذين لا يملكون
الذين لا يملكون

[illegible]

في القسم الاول من هذا الكتاب
 في القسم الثاني من هذا الكتاب
 في القسم الثالث من هذا الكتاب
 في القسم الرابع من هذا الكتاب
 في القسم الخامس من هذا الكتاب
 في القسم السادس من هذا الكتاب
 في القسم السابع من هذا الكتاب
 في القسم الثامن من هذا الكتاب
 في القسم التاسع من هذا الكتاب
 في القسم العاشر من هذا الكتاب
 في القسم الحادي عشر من هذا الكتاب
 في القسم الثاني عشر من هذا الكتاب
 في القسم الثالث عشر من هذا الكتاب
 في القسم الرابع عشر من هذا الكتاب
 في القسم الخامس عشر من هذا الكتاب
 في القسم السادس عشر من هذا الكتاب
 في القسم السابع عشر من هذا الكتاب
 في القسم الثامن عشر من هذا الكتاب
 في القسم التاسع عشر من هذا الكتاب
 في القسم العشرون من هذا الكتاب
 في القسم الحادي والعشرون من هذا الكتاب
 في القسم الثاني والعشرون من هذا الكتاب
 في القسم الثالث والعشرون من هذا الكتاب
 في القسم الرابع والعشرون من هذا الكتاب
 في القسم الخامس والعشرون من هذا الكتاب
 في القسم السادس والعشرون من هذا الكتاب
 في القسم السابع والعشرون من هذا الكتاب
 في القسم الثامن والعشرون من هذا الكتاب
 في القسم التاسع والعشرون من هذا الكتاب
 في القسم الثلاثين من هذا الكتاب

منه خروج الحججه عرفان الله لا يستقيم خروج كل الصلوات من جوارحه ثم يخرج قوله "تبارك الذي انشأنا لهذا ولن عرجا" ١٣٥

[illegible]

[illegible]

مطلقا بل بالحصول في الادر فلا بد ان يكون لفظة في جزء من الخبر في المعنى كانه
في زيد لا مجرد جزء من اجزاء الخبرية فلا فرق وهذا كلام حق لكن الشرح نظر الى
جانب اللفظ فوجد الرفع الذي هو حق الخبرية في هذا التركيب حاصل في الجزء
المقد قبل كلمة في فحكم بان الخبرية قد تم قبلها ووجه الرفع في لا مجرد حاصل
بعد لا فجعله جزء من الخبرية **قول** حتى انهم قسموا الادوات الى زمانية
وغير زمانية **اقول** يعني ان القوي في اول باب القضاء ذكر وان الرباط
بين الموضوع والمحمول اداة وقسموا الرباط الى غير زمانية وهي ما لا يدل على
زمان اصلا كقولك زيد هو قائم والى زمانية تدل عليه ككان
في زيد كان قائما فدل ذلك على انهم عدوا الافعال الناقصة ادوات **قول**
ونظر النحاة فيها **اقول** لان مقصودهم هو تصحيح الالفاظ فلا ووجدوا الافعال الناقصة

[illegible]

[illegible]

وجوبين قوله مسموعة اقول اي مرتبة في السمع بان يسمع بعضها قبل وبعضها
 بعد قوله في الفاظ او حرف اقول اريد بالالفاظ ما يميز بين الحروف وكيفية
 قايوم وبالحرف في ما يقابلها كقولك بك فانه مكي من الحروف واسم وكل واحد منهما
 حرف واحد ولو اكتفى بالالفاظ لكفاها لتساؤلها للحروف ايضا قوله ليست
 بهذه المثابة اقول وذلك لان المادة والهيئة مسموعتان معا قوله
 اشارة الى تقسيم الاسم بالقياس الى معناه اقول جعل هذه القسمين مخصصين
 بالاسم لان تقسيم اللفظ الى الجزعي والكلبي فانه هو محسب ايضا ومعناه بالجزئية
 والكلية ومعنى الاستخرجت هو معناه معنى مستقل صالحا للاتصاف بهما
 فان معنى شيء من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح لان يوصف بالشيء ويحكم
 بها عليه وكذا معنى لسان يصلح لان يحكم عليه بالكلية واما الحرف فان
 معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلا صالحا لان يكون محكوما عليه
 اصلا وذلك لان معناه من مثالا هو ابتداء محض صريح ملحوظ بغير السيرة والبصر
 مثلا على وجه يكون هو الضلالا خطتها ومرة لتعرف حالهما فلا يكون بهذا
 الاعتبار ملحوظا قصدا اقل لا يصلح لان يكون محكوما به فصلا عن ان يكون
 محكوما عليه وكذا الفعل التام كصين مثلا يشتمل على حصة كالضرب وعلى نسبة
 تخصص بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها لا ما حظتها
 على اقل من الحرف وهذا الجمهور اعني الحرف مع النسبة الملحوظة بذلك لا اعتبار معنى غير
 بالشيء فلا يصلح لان يحكم عليه بشيء نعم جرة اعني الحرف وحده ما حق في فهو
 الفعل على انه مستند الى شيء آخر فصلا لفعل باعتبار جزم معناه محكوما به

من غير ان يكون له في اللفظ ما يميز بين الحروف وكيفية قايوم وبالحرف في ما يقابلها كقولك بك فانه مكي من الحروف واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكتفى بالالفاظ لكفاها لتساؤلها للحروف ايضا قوله ليست بهذه المثابة اقول وذلك لان المادة والهيئة مسموعتان معا قوله اشارة الى تقسيم الاسم بالقياس الى معناه اقول جعل هذه القسمين مخصصين بالاسم لان تقسيم اللفظ الى الجزعي والكلبي فانه هو محسب ايضا ومعناه بالجزئية والكلية ومعنى الاستخرجت هو معناه معنى مستقل صالحا للاتصاف بهما فان معنى شيء من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح لان يوصف بالشيء ويحكم بها عليه وكذا معنى لسان يصلح لان يحكم عليه بالكلية واما الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلا صالحا لان يكون محكوما عليه اصلا وذلك لان معناه من مثالا هو ابتداء محض صريح ملحوظ بغير السيرة والبصر مثلا على وجه يكون هو الضلالا خطتها ومرة لتعرف حالهما فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا قصدا اقل لا يصلح لان يكون محكوما به فصلا عن ان يكون محكوما عليه وكذا الفعل التام كصين مثلا يشتمل على حصة كالضرب وعلى نسبة تخصص بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها لا ما حظتها على اقل من الحرف وهذا الجمهور اعني الحرف مع النسبة الملحوظة بذلك لا اعتبار معنى غير بالشيء فلا يصلح لان يحكم عليه بشيء نعم جرة اعني الحرف وحده ما حق في فهو الفعل على انه مستند الى شيء آخر فصلا لفعل باعتبار جزم معناه محكوما به

من غير ان يكون له في اللفظ ما يميز بين الحروف وكيفية قايوم وبالحرف في ما يقابلها كقولك بك فانه مكي من الحروف واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكتفى بالالفاظ لكفاها لتساؤلها للحروف ايضا قوله ليست بهذه المثابة اقول وذلك لان المادة والهيئة مسموعتان معا قوله اشارة الى تقسيم الاسم بالقياس الى معناه اقول جعل هذه القسمين مخصصين بالاسم لان تقسيم اللفظ الى الجزعي والكلبي فانه هو محسب ايضا ومعناه بالجزئية والكلية ومعنى الاستخرجت هو معناه معنى مستقل صالحا للاتصاف بهما فان معنى شيء من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح لان يوصف بالشيء ويحكم بها عليه وكذا معنى لسان يصلح لان يحكم عليه بالكلية واما الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلا صالحا لان يكون محكوما عليه اصلا وذلك لان معناه من مثالا هو ابتداء محض صريح ملحوظ بغير السيرة والبصر مثلا على وجه يكون هو الضلالا خطتها ومرة لتعرف حالهما فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا قصدا اقل لا يصلح لان يكون محكوما به فصلا عن ان يكون محكوما عليه وكذا الفعل التام كصين مثلا يشتمل على حصة كالضرب وعلى نسبة تخصص بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها لا ما حظتها على اقل من الحرف وهذا الجمهور اعني الحرف مع النسبة الملحوظة بذلك لا اعتبار معنى غير بالشيء فلا يصلح لان يحكم عليه بشيء نعم جرة اعني الحرف وحده ما حق في فهو الفعل على انه مستند الى شيء آخر فصلا لفعل باعتبار جزم معناه محكوما به

AN

[illegible]

ای دیوہی مشلا ۱۱ عبدالحکیم
ای قطب نظر عن ان ذلک المفہوم فاس
عبدالحکیم اللہ مودی قولہ بل ان خصوصہ
منہ کا اذقان من ضرب الیہ ۱۲ مولانا
والفاس ۱۱ عبدالحکیم
الحکیم عبدالحکیم
عبدالحکیم
الشیخا وادیہ من نظام الدین عبدالحکیم
عبدالحکیم
ای دیوہی مشلا ۱۱ عبدالحکیم

والاكتفاء بالدين
ان الشايع فخر عار بالدين
الثالث عطف عليها ما هو المقصود بتأنيدها على
قوله لقاعدة التامة ولو كانت سورة كانت فؤد القاعدة التامة جديدة او
عبد الحليم قوله حتى لا يتوهم انه اذا جعل حجة السكوت غير اللقاعدة التامة
يعدم اللمر من القاعدة التامة لقاعدة التامة التي لا يصح عليها السكوت
سواء كانت جديدة او قديمة واذا لم يجعل حجة السكوت فؤد القاعدة التامة
القائمة تبارك منها الجديدة فتبطل قاعدة التامة فؤد القاعدة التامة
بني قوله لا يكون بخلافه على قوله وفيه فؤد القاعدة التامة
بغيره بما لا يدركه المشهور وان كان فؤد القاعدة التامة
القديم منه ان لا يطرأ الخاطب بعده اصله فؤد
قوله فؤد القاعدة التامة فؤد القاعدة التامة
القديم منه ان لا يطرأ الخاطب بعده اصله فؤد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

عن

والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله لا يخلو من الحق فيجب عليه
الاحسان من غير غرض من غرضه
بجزئيات فلا تعلق فيكون له ان يتحقق الحكم
عن جزئيات فلا تعلق فيكون له ان يتحقق الحكم
عن جزئيات فلا تعلق فيكون له ان يتحقق الحكم
عن جزئيات فلا تعلق فيكون له ان يتحقق الحكم

ولا هي ما يحصل بفكره نظر فليست كسببية ولا كسببية فلا غرض للفظ متعلق
بالجزئيات فلا بحث له عنها بل لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكيمية اصلا
وذلك لان المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس انسانية فيبقى بقاءها والبقاء
متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كما ان يبقى بقاء النفس ايضا الجزئيات
غير مضبوطة لاكثرها وعدم انحصارها في عدد تفي قوة الانسان بتفاصيلها فلا
العلم الحكيميات فان قلت قد ذكر ههنا الجزئيات الحقيقية وسيد الجزئيات الاضافي والنسبة
بينهما وذلك بحث عن الجزئيات الحقيقية قلت اذ ذكره ههنا فمقتضى مفهوم الحقيقة ليقسم
به مفهوم الكلي واما بيان النسبة بين المعنيين فمن تمة التصديق اذ بمعنى
النسبة بين المعنيين يتكشفان زيادة انكشاف واما الجزئيات الاضافي فان
كان كليا فالبحث عنه يكون كليا وان كان جزئيا حقيقيا فيكون بحث عنه واما
تصوير مفهومه الشامل تقسيمية فليس عنه بحثا لان البحث بيان احوال الاشياء
واحكامه لا بيان مفهومه **قوله** وما يقال لاذاتي على ما ليس بجواب
اخرى الماهية فتنا ولا لاذاتي بهذا المعنى الماهية لانها ليست خارجة عن نفسها
وتتناول اجزاها المتقسمة الى الجنس والفصل واما لاذاتي بالمعنى الاول اي لاذاتي
في الماهية فينتص بالاجزاء فيقول هو اشارة الى ان اطلاق لاذاتي على المعنى الاول
اشبه **قوله** لا يعرض شخصه خارجة عنها الخ **قوله** يعني ان في الانسان لا
لا على الانسانية وعلى بعض مشخصة حتى للمعنى قبول في الاشتراك وليست تلك
العرض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها اشخاصا معينة متميزة بعضها
عن بعض فيكون الانسانية تمام ماهية كل في ذلك الافراد **قوله** وقولنا

قوله لا يخلو من الحق فيجب عليه
الاحسان من غير غرض من غرضه
بجزئيات فلا تعلق فيكون له ان يتحقق الحكم
عن جزئيات فلا تعلق فيكون له ان يتحقق الحكم
عن جزئيات فلا تعلق فيكون له ان يتحقق الحكم
عن جزئيات فلا تعلق فيكون له ان يتحقق الحكم



[illegible]

[illegible]

[illegible]

والجسد الاضافات الى الاحوال القريبة
فثبت الاجناس اياها ١٠٢ قوله ولا يلحق القرب
فان كان فيكون جنسا قريبا كما هو جوابنا عن كل
المتبادرات ١٠٣ قوله اي الاصل الذي في كل
ان قوله لا يفسد لرفع فيه التكرار بيان الاول
وج فليكن الاصل ان كان المراد بيان الاول
فيكون الاصل من وجوبه واذا كان كل اصل
من وجهه والامر بغيره من وجهه لغيره من وجهه
ففي من لا يفسد لرفع فيه التكرار بيان الاول
مطلقا والامر بغيره من وجهه لغيره من وجهه
الاصلي من وجهه واذا كان الاصل من وجهه
تارة في الامر بغيره من وجهه لغيره من وجهه

[illegible]

[illegible]

مباين له اذ لا لثاني يكون فصلا للجس الذي هو عام المشترك الثاني والاول
اما ان يكون تمام المشترك بين الماهية وهذا النوع الذي هو بازاء عام
المشترك الثاني وهو خلاف المفروض كما عرفت واما ان يكون بعضا من تمام
المشترك فصناك تمام مشترك ثالث اجمعه ان يقال له لا يجوز ان يكون هذا النوع
بعبه هو الاول بان يكون بازاء الماهية نوعان مباينتان مباينتان للماهية شيئا
كل منهما في تمام المشترك بين الماهية وهذا النوع لا يوجب ذلك اى تمام المشترك
المذكور في النوع الاخر ويكون الجرح الذي هو بعض تمام المشترك حوبا في
كل النوعين اي من كل واحد من تمامي المشترك فلا يكون فصلا لجس وهذا
الاعتراض لا مدفع له الا اذا ثبت انه لا يجوز ان يكون لماهية واحدة جسا

لا يكون أحد هما جزئاً للآخر لم يشبه ههنا فلو لم يترك هذا الدليل والتمسك
بدليل آخر وهو أن يقال جزئاً للماهية إذا لم يكن قائم المشترك بينهما وبين نوع
ما من الأنواع المباني لها فأما أن لا يكون مشتركاً بينهما وبين نوع ميان فكان
مميزاً لها عن جميع المباني وأما أن يكون مشتركاً بينهما وبين غيرها لكان لا يكون
قائم المشترك بينهما فهذا الجز لا يمكن أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميع
أدمن جملة الماهيات ما هو بسطاً لجزئها فيكون هذا الجز من الماهية عن ماهيات
التي لا تشاركها في هذا الجز فيكون فضلاً للماهية فإن قلت فلي هذا الجز
الماهية في الفضل وحده لأن جزئاً للماهية أن يكون جزئاً لجميع ما عليها
كما ذكرتم فيكون مميزاً للماهية عما يشاركها فيه فيكون فضلاً لها قلنا لا يفي في
كون الجز فضلاً للماهية محض مميز لها في الجملة بل لا بد أن لا يكون متمم

[illegible]

[illegible]

ان يقال في وجه تخصيص
 الانقسام الى الوجوبية فان الماهية اذا
 تركبت من امرين متساوية كان غير كل واحد منها الماهية كغير الآخر لانهما
 عد بعضها قريبا وبعضها بعيدا والاولى من التجميع بلا مرجع لذلك خصا اعتبار
 الانقسام الى القريب والبعيد بالفضل المميز عن المشاركات الجنسية ويرد عليه
 ان الانقسام الصيغي يتصور في تلك الفصول ايضا فاننا اذا فرضنا ماهية مركبة من
 جنس وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركبا من امرين متساويين فاني لكل واحد من
 الامرين المتساويين فصل مميز لذلك الجنس عن جميع المشاركات الجنسية عيّن
 لتلك الماهية عن بعض المشاركات الوجوبية فقد وجدنا احوال الفصول المميزة
 عن المشاركات الوجوبية مختلفة في التمييز فحينئذ يمكن ان يقال الفصل المميز للماهية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

٨٠
تنبية على ذلك لقائده فلا ينبغي على ذلك
في مثال النوع والخبر للقاء مع القوم في وعدهم
الناج معي ثم يوان في مثال الكلمات
الاختلاف بين تلك الكلمات
الطلباء في مع ان الاختلاف على تلك القائده فحينئذ
لعل الارباعا بالبادي تنبها على تلك القائده
لا حاجة الى اعتبار تلك المساحة اذ في قولهم
دفع لما تبين من ظاهر الاعتبار ان يكون كلمات
لعدم كونها محموله على افراد الانسان
لأن المقصود في قولها جعل كل واحد من
الانسان

الخياره
دفع
لعمركم كونها محبوه على
باب المقصود
لا باب البقايا
لما كان ذو بياض
حاصل الكريب
الاول
سسمى
المرئيه الثاني
قوله

لا بد للقبائل التي لا تدين بالدين الاسلامي من ان يكون لها مكان في الدنيا على الوجهين جمال الاشفاق مع ذمهم في جن جنهم
 جمال العياض فانه اذا تركز مع ذمهم في جن جنهم
 الاول جمال التركز فانه اذا تركز مع ذمهم في جن جنهم
 سمي كرميا في جن جنهم في الاشفاق فانه اذا تركز مع ذمهم في جن جنهم
 في جن جنهم في الاشفاق فانه اذا تركز مع ذمهم في جن جنهم
 في جن جنهم في الاشفاق فانه اذا تركز مع ذمهم في جن جنهم

لما كان
حل البياض على الوجهين مع رد الشقاق
فانه اذا ترتب الانه لا شقاق فمما وج
الاول حل التركيب فانه لا شقاق فمما وج
سهي سري الثاني حل التركيب فانه لا شقاق فمما وج
الترتيب في الحل فانه لا شقاق فمما وج

لما كان
حل البياض على الوجهين مع رد الشقاق
فانه اذا ترتب الانه لا شقاق فمما وج
الاول حل التركيب فانه لا شقاق فمما وج
سهي سري الثاني حل التركيب فانه لا شقاق فمما وج
الترتيب في الحل فانه لا شقاق فمما وج

وادعوا من كان منكم
 لا يملك من نفسه شيئا
 فليؤثر في نفسه
 وادعوا من كان منكم
 لا يملك من نفسه شيئا
 فليؤثر في نفسه

[illegible]

و قد ورد في الخبر ان ابي جعفر عليه السلام قال لا يجوز ان يفتي رجل في دينه الا بعد ان يستشير فيه ثلثة من العلماء

[illegible]

و بهیمنسان بسیار است و در فغان از اشتغال زین پندار کمالی و فغان از آنکه در آنجا

قوله فيكون لا يحل
 قضاؤه ان صدق المقدمات
 المستمرة على الواجبات لا يقتضي كونها
 لا مع صدق الشك في كونها مستمرة
 فتقوله عن وقوع الشك في كونها مستمرة
 على ان لا يرد ان الشك في كونها مستمرة
 الشك في كونها مستمرة لا يكون مستمرة
 المستمرة المستمرة المستمرة المستمرة
 المستمرة المستمرة المستمرة المستمرة

فيكون لا يحل
 قضاؤه ان صدق المقدمات
 المستمرة على الواجبات لا يقتضي كونها
 لا مع صدق الشك في كونها مستمرة
 فتقوله عن وقوع الشك في كونها مستمرة
 على ان لا يرد ان الشك في كونها مستمرة
 الشك في كونها مستمرة لا يكون مستمرة
 المستمرة المستمرة المستمرة المستمرة
 المستمرة المستمرة المستمرة المستمرة

وهذا الطريق وهذا القاعد كان هناك على ذلك التقدير جزئيات متعدية صدق
 كل واحد منها على ما عداها من الجزئيات المتكثرة فلا يكون ما نفا من فرض اشتراك
 بين كثيرين فلا يكون الا كلياً قطعاً وامثال هذه لا سوية تخيلات يتعطو بها عند
 العامة ويقضضها عند الخاصة نفى بالله من شرور انفسنا ومن سائر العالمات
قوله والا لكان بعض اللا انسان ليس بلانطق فيكون بعض اللا انسان ناطقاً
اقول اورد عليه ان صدق بعض اللا انسان ليس بلانطق لا يستلزم صدق
 بعض اللا انسان ناطق لما سياتي من ان السالبة المعدولة المجهول امر الموجبة
 المحصلة المحسوسة لا ترى ان صدق قولك ليس يد لا كاتبك يستلزم صدق
 قولك نزيه كاتبك لانه ان يكون يد معدوماً فلا يكون كاتباً ولا لكا تبا والسبب
 ذلك ان لا يجازي يستلزم وجود الحكم عليه ضرورة ان ثبت مفهوم وجوب
 او عدمي شئ يستلزم وجود ذلك الشئ فان قلت اذا كان الموضوع موجوداً فالبالغ
 المعدولة والموجبة المحصلة متلازمان كما سياتي والحال فيما نحن فيه كذلك لان
 اللا انسان صادق على موجودات متحققة كالفرس غير قلت لك لا يجذبك نفعا
 اذ ليس الكلام في خصوص هذا المثال بل في نقيض المتساويين مطلقاً فاذا لم يصدق
 نقيضها على شئ اصلا فهذا لا يتو اليه برهان قطعاً كنقيض الشئ والممكن العام فان
 الشئ والممكن العام لا وجوب صدقهما على مفهوم محسوس بقدر انهما متين صدق الاشئ
 الا يمكن محسوسا على مفهوم من المفوضات فاذا قلت لو لم يصدق كل الاشئ لا يمكن يصدق
 نقيضه وهو بعض الاشئ ليس بل يمكن فيكون بعض الاشئ ممكناً انجته المنعم المدة
 فان قلت مفهوم الممكن نقيض لمفهوم اللا يمكن فاذا لم يصدق احدهما على شئ وجب ان

نحن في ذلك اي والحال ان
 فيما نحن فيه ليس الموضوع موجوداً
 مولود على محسوسات على شئ او لا
 اي سلب يصدق النقيضان على شئ او لا
 محسوسات على شئ او لا
 الموضوع فلا شئ في المثال ان الموضوع اذا لم يكن موجوداً
 في المثال المذكور لا يوجب ان الموضوع اذا لم يكن موجوداً
 قاسية المعدولة المحسوسة لا يوجب ان الموضوع اذا لم يكن موجوداً
 متلازمين فالمنع متوجه لا يوجب ان يصدق الاول لعدم
 وجود المنع المذكور وهو لا يوجب ان يصدق الاول لعدم
 موضوع فلا يصدق في ثباته لا يصدق في ثباته لا يصدق في ثباته
 ١٢ في قوله فان قلت ان ثبات الاشئ ممكن ليس رتبة
 بين استلزام قولنا بعض الاشئ ممكن ليس رتبة
 يمكن لقولنا بعض الاشئ ممكن ليس رتبة
 استدلال على ان نقيض المتساويين متساويين
 على ما مر

قوله والاولاد نعم
التيضاح من انما فاذا لم يصدق
شيئ من ان شيئا لم يصدق

قولہ والا انصر
انقصان سنا فاذا لم یصدق
المکمل والا ترفع التخصیصان وهو یطرح یحصل فیخرج له
یس بل یمكن من قطعها وهو المطلوب فالسالبه التکلیف
والواجبه المحتمله
المنع کان مکایه صرقة ۱۲ علی کل شیء ولو فی مخرج او فی
صفت السالبه المحذور صدق الموجبه فی نفسه ای اذا اخرج فی المخرج
فی نفسه وادخل علی السلب فی مخرج او اخرج فی المخرج
فی مخرج او اخرج فی المخرج او اخرج فی المخرج
لا یکن محذور ولس ترف السلب فالکلی فی الاول صدق
فان اثنی فی صدق الامکان لا یلزم امکان الاجزاء فلو کذا کلهم
صدق المقصودین سواء کانوا جزءین او اعمدین علی شئ باطل
کذا انما ذکرنا فی سائر الامور فلهذا صدقوا بالکلیه
فیهم الموضوع مشهور
تفصیل

يصدق عليه لاخر الا لا تنفع النقيضان معا وهو محال بديهية فان اورد عليه النعم
كان مكابرة غير مسموعة قلت هذا المفهوم متناقضان اذا اعتبر في انفسهما
هكذا انفر من غير اعتبار صدقهما على شيء واما اذا اعتبر صدقهما على شيء حصرا
هناك قضيتان موجبتان احدهما معدولة والاخرى محصلة لقولك ربما ممكن ان
لا يمكن ولا تناقض بينهما لان نقيض صدق المثل على شيء سلب صدقه عليه لا صدق
سلبه عليه ولا شك ان المتساويين اعتبر صدقهما على شيء من جملة المتساويين حتى
كثيتين واطراف القميا اعتبر في الصدق على ذات الموضوع فاذا قلت كل انسان
ناطق وكل ناطق انسان فقد اعتبر صدقهما على افرادهما وكذلك اذا قلت كل
انسان لا ناطق فقد اعتبر صدق الاناطق على ذات الانسان فاذا اخذت
نقيضه بهذا الاعتبار ان هو سلب صدق الاناطق عليه وهو معنى قولنا صدق
بعض الانا ليس بناطق لا صدق الناطق عليه لان الناطق نقيض الانا
في حالة الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء لافي حالة اعتبار صدقه عليه
فقد اشتبه عليك نقيضه باعتبار الصدق بنقيضه لا باعتبار الصدق
حدهما ممكن لاخر فالنعم متجه بلا مكابرة والمخلص ان يقال انا اخذ نقيض المتساويين
اعتبار الصدق على شيء فيكون نقيضا هي سلبين هكذا اكل ما ليس بانسان فهو
سب ناطق وكل ما ليس بناطق فهو ليس بانسان فيحصل قضيتان موجبتان
ما لبنا الطرفين والموجة السالبة الطرفين لا يقتضي جوب الموضوع بخلاف المعدولة
لطرفين وقد حقق ذلك في موضعه ولنا ايضا ان نجعل البحث بما اذا لم يكن المتساويين
املين لجميع الاشياء هنا و خارجا فان نقيضهما محال يصدق ان على مورد اما

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰

[illegible]

[illegible]

فقد كماله من حيث قال الفيلسوف
اي انشراح العقل بغيره في احوالها
اي انشراح العقل بغيره في احوالها
اي انشراح العقل بغيره في احوالها

وليس من شأن ان كان التقسيم بين الحاصل في العقل
اي انشراح العقل بغيره في احوالها
اي انشراح العقل بغيره في احوالها
اي انشراح العقل بغيره في احوالها

اقول اي انه المخصوص المقدسة لا يفهمه فانه كل كما لم يجيب عن هذا النقص
بان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الموجد
الذي هو الواجب لوجود ذاته ان يحصل في الذهن حتى يتصف بالجزئية بل كما
يعقل لا بوجه كلية منحصرة في شخص من بان معنى الجزئي ما كان بحيث لو حصل
في الذهن منع وهذا معنى قول المحلل مفهوم اما ان يمنع الخوازم يريد وابنه كونه
مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان
حصوله والجزئية الحقيقية بهذا المعنى تصيد على الواجب كما لا يخفى وايضا لمعنى
الحصول في الذهن هو كونه ذاته لذاته على وجه مخصوص تعرض له الجزئية
قوله يمتنع ان يكون كلياً **اقول** قد ظهر مما ذكره النسبة بين الجزئيين بما ذكر
النسبة بين الكليتين واما النسبة بين الجزئي الحقيقة وبين كل واحد من الكليتين
فالمباشرة لان الجزئي يمتنع والكل لا يمتنع واما النسبة بين الجزئي لاصلا
وبين كل واحد منهما فالعزم من وجه تصدق الجزئي الاضافي على الجزئي الحقيقة
بدونها وصدقها بدونها وفي الحقيقة الشمولية وتصادق الكلية على الكليات
للتوسطة **قوله** كان نوعيته انما هي بالنظر في حقيقة واحدة **اقول** اي
نوعية هذا النوع نسبة وازافة بينه وبين افرادة فليس يعتبر فيها الحقيقة
افرادة ومنشأها اتحاد الحقيقة في تلك الافراد فلذلك سمي بالحقيقة واما اللو
الاخر اضافة فلا بد في نوعيته من انه راجع مع نوع اخر تحت جنس
فيكون مضاعفا له وبيان ذلك ان الجنس كان تمام الماهية المشتركة بين
ماهييتين مختلفتين في الحقيقة ومثوقا عليهما في جواب ما هو في شك ان كل

من المفهومات على هو الاتفاق عموم قوله كان انما هي بالاشارة الجزئية
من مواضعها بالاشارة انما هي بالاشارة الجزئية
من مواضعها بالاشارة انما هي بالاشارة الجزئية
من مواضعها بالاشارة انما هي بالاشارة الجزئية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

[illegible]

بالتبني

AC

البيروت

١٢٣

سید محمد

مستند

10

卷八

والفصل في

15

۵۰

24

الضيق

2

فقد

八

5

منها لان تمام ما يميزه عن غيره
 من الماهيات هو ان يكون له
 صفات خاصة به لا توجد في
 غيرها من الماهيات

ان يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان كل واحد منهما تمام الماهية المختصة به وذلك
 حال لان تمام ماهية شئ واحد لا يتصور فيه تعدد لانه ان لو يكن احديهما جزءا
 للآخر لو يكن شئ منهما تمام ماهيته بل جزء منها وان كان احديهما جزءا
 للآخر لو يكن الجزء تمام الماهية وخر ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كان
 الانسان المشتغل على الحيوان ويزاد فيه صفة اشتماله على امر كلي من انما
 افراده وان كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة لم يكن الحيوان اتمام
 الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا فظهر ان النوع الحقيقي
 يكون فوق نوع حقيق ولا تحته واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي فيجوز
 ان يكون تحته كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع الاضافي ما هو
 حقيقة واما جنس النوع الحقيقي لا يجوز ان يكون فوق شئ منهما لما في الجواب ايضا
 ان لا يكون النوع الحقيقي تحت نوع اضافي اصلا كما العقل على ماسياتي فالنوع الحقيقي
 مقيس الى النوع الحقيقي لا يكون الامفرا ومقيسا الى النوع الاضافي اما مقيس الى
 سافل والاضافي مقيسا الى الحقيقي اما مقرر ان لم يكن تحته نوع حقيق ايضا كالانسان
 واما اعل كالحوان واما الاضافي مقيسا الى الاضافي فلما فيه اربع وانما جعل المقرر
 من المراتب وان لم يكن واقعا في المنة نظر الى ان الافراد باعتبار عدم الترتيب
 ملاحظة الترتيب على ما كان في غيره ملاحظة الترتيب وجدا **قوله** ان قلنا
 ان الجوز جنس **قول** هذا المثال فماتم بشيئين احدهما ان العقول العشر متفقتة
 بالحقيقة وتاينهما ان الجوز جنس **لها قول** لم كذلك الاجناس قد تترتب متفصلا
قول اشار بلفظة قد الى ان الترتيب في الاجناس كما لا يجب كما لا يجب في الانواع

ليكون له صفات خاصة به لا توجد في غيرها من الماهيات
 الحيوان وحده تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا فظهر ان النوع الحقيقي
 قد تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا فظهر ان النوع الحقيقي
 من النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي فيجوز ان يكون فوق شئ منهما لما في الجواب ايضا
 ان لا يكون النوع الحقيقي تحت نوع اضافي اصلا كما العقل على ماسياتي فالنوع الحقيقي
 مقيس الى النوع الحقيقي لا يكون الامفرا ومقيسا الى النوع الاضافي اما مقيس الى
 سافل والاضافي مقيسا الى الحقيقي اما مقرر ان لم يكن تحته نوع حقيق ايضا كالانسان
 واما اعل كالحوان واما الاضافي مقيسا الى الاضافي فلما فيه اربع وانما جعل المقرر
 من المراتب وان لم يكن واقعا في المنة نظر الى ان الافراد باعتبار عدم الترتيب
 ملاحظة الترتيب على ما كان في غيره ملاحظة الترتيب وجدا **قوله** ان قلنا
 ان الجوز جنس **قول** هذا المثال فماتم بشيئين احدهما ان العقول العشر متفقتة
 بالحقيقة وتاينهما ان الجوز جنس **لها قول** لم كذلك الاجناس قد تترتب متفصلا
قول اشار بلفظة قد الى ان الترتيب في الاجناس كما لا يجب كما لا يجب في الانواع

ان يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان كل واحد منهما تمام الماهية المختصة به وذلك
 حال لان تمام ماهية شئ واحد لا يتصور فيه تعدد لانه ان لو يكن احديهما جزءا
 للآخر لو يكن شئ منهما تمام ماهيته بل جزء منها وان كان احديهما جزءا
 للآخر لو يكن الجزء تمام الماهية وخر ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كان
 الانسان المشتغل على الحيوان ويزاد فيه صفة اشتماله على امر كلي من انما
 افراده وان كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة لم يكن الحيوان اتمام
 الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا فظهر ان النوع الحقيقي
 يكون فوق نوع حقيق ولا تحته واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي فيجوز
 ان يكون تحته كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع الاضافي ما هو
 حقيقة واما جنس النوع الحقيقي لا يجوز ان يكون فوق شئ منهما لما في الجواب ايضا
 ان لا يكون النوع الحقيقي تحت نوع اضافي اصلا كما العقل على ماسياتي فالنوع الحقيقي
 مقيس الى النوع الحقيقي لا يكون الامفرا ومقيسا الى النوع الاضافي اما مقيس الى
 سافل والاضافي مقيسا الى الحقيقي اما مقرر ان لم يكن تحته نوع حقيق ايضا كالانسان
 واما اعل كالحوان واما الاضافي مقيسا الى الاضافي فلما فيه اربع وانما جعل المقرر
 من المراتب وان لم يكن واقعا في المنة نظر الى ان الافراد باعتبار عدم الترتيب
 ملاحظة الترتيب على ما كان في غيره ملاحظة الترتيب وجدا **قوله** ان قلنا
 ان الجوز جنس **قول** هذا المثال فماتم بشيئين احدهما ان العقول العشر متفقتة
 بالحقيقة وتاينهما ان الجوز جنس **لها قول** لم كذلك الاجناس قد تترتب متفصلا
قول اشار بلفظة قد الى ان الترتيب في الاجناس كما لا يجب كما لا يجب في الانواع

فإن كان نوعان من جنس واحد فليس بينهما ترتيب
 بل كل واحد منهما نوع مستقل بذاته
 كما في الجنس البشري والجنس البشري
 فكل واحد منهما نوع مستقل بذاته
 كما في الجنس البشري والجنس البشري
 فكل واحد منهما نوع مستقل بذاته

فإن كان نوعان من جنس واحد فليس بينهما ترتيب
 بل كل واحد منهما نوع مستقل بذاته
 كما في الجنس البشري والجنس البشري
 فكل واحد منهما نوع مستقل بذاته
 كما في الجنس البشري والجنس البشري
 فكل واحد منهما نوع مستقل بذاته

٩٩

فإن كان نوعان من جنس واحد فليس بينهما ترتيب
 بل كل واحد منهما نوع مستقل بذاته
 كما في الجنس البشري والجنس البشري
 فكل واحد منهما نوع مستقل بذاته
 كما في الجنس البشري والجنس البشري
 فكل واحد منهما نوع مستقل بذاته

فإن كان نوعان من جنس واحد فليس بينهما ترتيب
 بل كل واحد منهما نوع مستقل بذاته
 كما في الجنس البشري والجنس البشري
 فكل واحد منهما نوع مستقل بذاته
 كما في الجنس البشري والجنس البشري
 فكل واحد منهما نوع مستقل بذاته

لأن المصطفى
صلى الله عليه وسلم
مختص به

العمل انفسه من
 والبطقة والجنس يكونان نوعا اضافيا
 مع قولهم كونهما جنسا
 العقل لا ينفصل عن النوع الذي هو
 فردا انفسه فلو كانا نوعا اضافيا
 عقليان وانما كانا نوعا اضافيا
 النوع انما في الموضوع الاول فلو كانا نوعا اضافيا
 في طرف واحد فقط والقطعة التي هي في طرف الوسط والآخر
 وانقطعت التي انقسمت في وسط الخط فحينئذ يكون
 كل منهما نوعا عند واحد من الطرفين والقطعة كذلك
 والاشياء والاعتبارية والعربية والاشياء
 يدرجان تحت جنس الجنس كلف عند البعض في الموضوع الثاني فلو كانا
 اضافيين فلو كانا نوعا اضافيا في الموضوع الثاني فلو كانا
 كونهما نوعا اضافيا في الموضوع الثاني فلو كانا
 في موضوع واحد فقط والقطعة التي هي في طرف الوسط والآخر
 وانقطعت التي انقسمت في وسط الخط فحينئذ يكون
 كل منهما نوعا عند واحد من الطرفين والقطعة كذلك
 والاشياء والاعتبارية والعربية والاشياء
 يدرجان تحت جنس الجنس كلف عند البعض في الموضوع الثاني فلو كانا
 اضافيين فلو كانا نوعا اضافيا في الموضوع الثاني فلو كانا

نوعا حقيقيا غير مندرج تحت جنس فلا يكون نوعا اضافيا وقد يناقش في
 كلاً الكلامين يكون الجنس جنسا للماهية ويكونان مختلفين في الوجود والحققة **قول**
 والوحدة والقطعة **قول** هذا ايضا انما يصح اذا كان كل منهما تاما ماهية
 افرادهما ولم يندرج تحت جنس اصلا وقد يناقش في الموضوعين ايضا **قول**
 المقول في جواب ما هو الدال على الماهية المسئول عنها الخ **قول** يعني اذا سئل
 عن الماهية ما هي بما يحيط بالفظ دل عليها مطابقة ولا يجوز ان يجاب بما يدل عليها
 تضمنا فلا يقال الهند في جواب ما زيد ولا بما يدل عليها التزاما فلا يقال الكايت
 في جواب ما زيد كل ذلك للاختياط في الجواب عن السؤال عما هو الذي ينقل الذهن
 بالتضمن على الماهية الى الخرج الاخر فهو ذلك الدال فيبقى المقصود كذا وما يتقرر
 الذهن من الدال بالالتزام عليها الى لازم آخره فيبقى المقصود لا يتغير في فهم المقصود
 على القرينة كجوابها على السامع وهذا المقدار وفاء بما على الاصل
 على ان يذكر الماهية في جواب ما هو بل يفظ دل عليها مطابقة واما جزم المقصود في
 ما هو ذلك لا يتصلح اذا كانت الماهية المسئول عنها مركبة فيجب ان يدل عليها
 وهو ان يدل عليه تضمنا ولا محذوف فيه لان جميع اجزاء مقصود لا يجوز ان يدل
 التزاما يجوز الاستدلال على الخرج بالالتزام الا لازم آخره ولا يعتد على القرينة
 لما عرفت فقط ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كذا جزم المقصود كذا
 الالتزام محقق كذا وجزم هذا في الجواب ما هو ما التقرينات فقد قيل ان الالتزام محقق
 فيه كافي في الجواب ما هو ذلك ايضا للاختياط فيها ولا وجوبها مع كونهما
 وانما واقعا **قول** تخصيص الطريق بخرجه المثل عليه مطابقة وتخصيصه بالاخر في
 باللفظ المقول في جواب ما هو

افرادهما ولم يندرج تحت جنس اصلا وقد يناقش في الموضوعين ايضا
 المقول في جواب ما هو الدال على الماهية المسئول عنها الخ
 عن الماهية ما هي بما يحيط بالفظ دل عليها مطابقة ولا يجوز ان يجاب بما يدل عليها
 تضمنا فلا يقال الهند في جواب ما زيد ولا بما يدل عليها التزاما فلا يقال الكايت
 في جواب ما زيد كل ذلك للاختياط في الجواب عن السؤال عما هو الذي ينقل الذهن
 بالتضمن على الماهية الى الخرج الاخر فهو ذلك الدال فيبقى المقصود كذا وما يتقرر
 الذهن من الدال بالالتزام عليها الى لازم آخره فيبقى المقصود لا يتغير في فهم المقصود
 على القرينة كجوابها على السامع وهذا المقدار وفاء بما على الاصل
 على ان يذكر الماهية في جواب ما هو بل يفظ دل عليها مطابقة واما جزم المقصود في
 ما هو ذلك لا يتصلح اذا كانت الماهية المسئول عنها مركبة فيجب ان يدل عليها
 وهو ان يدل عليه تضمنا ولا محذوف فيه لان جميع اجزاء مقصود لا يجوز ان يدل
 التزاما يجوز الاستدلال على الخرج بالالتزام الا لازم آخره ولا يعتد على القرينة
 لما عرفت فقط ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كذا جزم المقصود كذا
 الالتزام محقق كذا وجزم هذا في الجواب ما هو ما التقرينات فقد قيل ان الالتزام محقق
 فيه كافي في الجواب ما هو ذلك ايضا للاختياط فيها ولا وجوبها مع كونهما
 وانما واقعا **قول** تخصيص الطريق بخرجه المثل عليه مطابقة وتخصيصه بالاخر في
 باللفظ المقول في جواب ما هو

18407
 في هذا الموضع
 الاضافات الجارية في التعريفات مع التوضيح
 المبينة للمفهوم وذلك لذكر الاماكن
 الى التعريفات ١٢ ع

الفضل في القوم على كل من كان
خروج عن المبدأ لان الكلام فيها
الفضل في القوم على كل من كان
خروج عن المبدأ لان الكلام فيها
الفضل في القوم على كل من كان
خروج عن المبدأ لان الكلام فيها

[illegible]

مشتركة الله السافل والعالي ماهية مثلا ليس في الانسان والجوهر
فصل مقول للانسان ومقسمة للجسم هي قابل الابعاد الثلاثة والنامي الجسم
المتحرك بالارادة والناطق وكذا ليس في الانسان وراء الجسم افضول مقول
للانسان ومقسمة الجسم هي الثلاثة لا خيرة وليس فيه ايضا وراء الجسم النامي
فضلا من مقول له ومقسمان للجسم النامي هما الاخيران ليس فيه ايضا وراء الجسم
الا فضل واحد هو الناطق فانه اذا ترتب له جناس كان الله تحت الجنس العالي من كماله ومن
فصيل وهذا فلا يميز السافل عن العلي في فوقه الا بما هو فصل مقول له فاذا فرض كونه
مشاركا لهما في بينهما فرق اصل قولهم فالقول الشارح هو المعرف وهو ما يستلزم
اخر اقول اعني ما يكون تصبو بطريق النظر موصلا الى تصبو الشئ وامتيازه عن جميع
سائر الا وهو هذا القيد يفهم اعتباره ما تقدم من ان الموصل بالنظر الى التصبو ليس في
شارحا وكيف لا يكون معتبرا او المقصود من الفن بيان طرق اكتساب التصبو
والنقد يتقوا مع هذا القيد لا نقض بان تصبو المعرف يستلزم ايضا تصبو معرف
فيلتقص حله المعروف به ولا بان تصبو الماهيات يستلزم تصبو لوازمها البنية
المقترنة في دلالة الا لتمام اذ ليس شئ من هذين الاستلزامين بطريق النظر
لاكتساب قولهم وليس المراد بتصبو الشئ اخر اقول قد تبين ان تصبو الشئ
لاكتساب من القول الشارح قد يكون بالكنه كما في الحد التام وقد يكون بغير الكنه كما
في غير الحد التام واما تصبو المعرف الكاسي فان كان حدا تاما فلا بد ان يكون بالكنه
لان تصبو الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصبو جميع اجزائها بالكنه وان كان
غير الحد التام فجاز ان يكون بالكنه وان يكون منهم من يفهم ان الحد التام قد يحصل

۱۲ مولوی محمد ادریس الدین صاحب
 غلام الدین السیاحی صاحب
 استاذ دارالعلوم علی گڑھ صاحب
 مفیداً قد استام ۱۲ مولوی
 الشریف محمد ادریس الدین صاحب
 فیض الدین صاحب
 نقیضه مفیداً وانا نقول ان تحقیق تصویر
 معروضه منقوشه بر روی تصویر
 نقشه فان تصویر را بر روی تصویر
 بعضی از افراد را حاجت می باشد
 لا نقض بان تصویر را بر روی تصویر
 ۱۲ مولوی محمد ادریس الدین صاحب

[illegible]

حدود الاشياء والاسماء اسما
 المعقود منها لان وضع اللفظ اذ
 لا بعد نفس ذلك المعنى فلا بد ان
 لا يراد من ذلك المعنى فلا بد ان
 الامر لك كان في غير اسم
 والاسم وقال الامام فالله
 النكاح المودون الله تعالى
 الله ما قاله صاحب المعقود
 المعانيات لموجود في نفس
 ما قاله الشيخ الامام
 حدود او رسومها بالاسم
 مفهوم الاسم ما ياتيها
 غير الحيز قوله بحسب
 الموجود في نفس الامر

بالتأنيت والاحتياط
المولى الملك بوري قدوة
الاطلاع على التأنيت اهل للاطلاع على
الحجود بالتأنيت المولى عبدكيم
الافضل والافضل اني كنت الفسخ ولا فائدة في فقه
الافضل والافضل اني كنت الفسخ ولا فائدة في فقه
قدوة وزاد كرفيا في الكليات
مقدوم بلون قبال الكليات
في باب التبرعات التي هي المقصودة فاهم
باب التبرعات التي هي المقصودة فاهم
الكليات التي يتوقف عليها التبرعات
عماد الدين ج قدوة وزاد كرفيا في فقه
كمن به فضل و جود اخذ فضل
كمن به فضل و جود اخذ فضل

اشترى بالمال ان يكون جديداً من العصفورين الجدد
التي يبيعها الرب في السوق

فقد ساءت حاله واكلوا اكلهم
على ما كان عليه

قوله على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
قوله على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف

على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
وايضاً قد يكون لا يخلو عن الشيء بما هو عرضي لم يطلبوا وان كان هذا الاطلاق
عليه دون الاطلاق عليه بل هو في له فان نقض الشيء قد يكون بوجوه متما

بعضها اكل من بعض فالسلب ان المركب من العرض العام والخاصة بهم
ناقض كنه اقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل
حده ناقص لكن اكل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل الخاصة

حده ناقص هو اكل من المركب من العرض العام والفصل واما قول فلا حاجة
الى انضمام الخاصة اليه فيرفع بان التميز اقل من فصله معا اقوى من
التميز اقل من فصله وحده فاذا اريد هذا التميز اقل من فصله معا اقوى من

الى الفصل في تعريف الحركة بما ليس بسكون فانها في مرتبة واحدة من
العلم والجعل في كل حركة والسكون في مرتبة واحدة فمن عرف الحركة
عن طالسكون وبالعكس وهذا انما يصح اذا لم يحصل السكون عبارة عن علم

الحركة ولا يمكن السكون اخف من الحركة لا مساويها فاذا امتنع فنحن في
بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفهما لا يفتي من اولي
ويصح وراي صوابه في ذلك لظهوره في نفسه واذا اراد المرتبة على

واحدة استلزم له ورهناك فلا لا يسمي في مرتبة مضمرة ونسب الادنى المضمرة
اذ في الله في الجهل لا يفتي في نفسه في مرتبة وفي المضمرة لا يتكنا في
فهي استلزم في نفسه في مرتبة في المضمرة لا يتكنا في

الاربع استلزمات لاها اصل المركبات من الجملات
والان في ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف

قوله على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
قوله على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف

قوله على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
قوله على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف

قوله على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
قوله على ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف
ان لا يكون العرض العام مع فلا ان لا يكون جزءا من المعروف

اذ بدلك التفسير ينكشف الشيء زيادة انكشاف ويتبين به اقسامه الاصلية التي يراد
 الحق **قول** في القضية الملقية **اقول** يعني القضية تطلق تارة على الملقية وتارة
 على المعقولة اما بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والثاني اولى لان المعبر هو القضية
 المعقولة واما الملقية فاما اعتبر لدها على المعقولة فسميت **قضية** الا ان
 للدلالة وكذلك لفظ الحق يطلق على الملقية والمعقولة **اقول** الملقية هي القضية الملقية
 والقول المعقول جنس القضية المعقولة ثم القضية المعقولة هي **المعقولة** الملقية
 المحكوم عليها به والحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها هذه المعلومة حيث انها اصلية
 الا ان تسمى قضية معقولة والعلوم التي تصحيقا هذا لا مام وما عند الاول والتصديق
 بالمعالم الذي هو وقوع النسبة لولا وقوعها كما عرفت وقد يطلق التصديق بمعنى المصدق به على القضية
 لان العلم التصديق لا يتعلق بها اما الجمل جزمها او بعضها **قول** اما ان يحل **قول** القضية
 اي بالتفسير

ولم يمتدحوا لانهم
 ذلك التقدير لم يزد فلفظ المباحث
 ولم يبق في هي الكلمات على المباحث ١٢ هو وعبد
 بيان وجه تقديم المباحث على المباحث في زيادة انكشاف
 قوله ان ذلك التفسير ينكشف شيء في كمال ما هو المقصود
 من التعريف هو الانكشاف ولكن في كمال ما هو المقصود
 فان قيل نسب كان للتفسير ثم ان الانكشاف
 من التعريف لا في اصلها في هذا المقام وكان زيادة
 فان قيل نسب كان للتفسير ثم ان الانكشاف
 من التعريف لا في اصلها في هذا المقام وكان زيادة
 فان قيل نسب كان للتفسير ثم ان الانكشاف
 من التعريف لا في اصلها في هذا المقام وكان زيادة

بالترتيب فلا بد من تقديمه ولا يجوز ان يكون زيادة
 بالاقسام ايم مطبوعا في الجملة وهو ان كان
 الادوية اولى فلذا اخضع البيان بالترتيب
 ان ذلك لا يخافه المصنف البيان بالترتيب
 من المقدمة الا ان اقسام ان توضع مع انها
 مذكورة فيها ايضا ١٢ هو وعبد
 قوله لان المعبر في القضية لا بالبيان
 بالصدق والكذب والواجب ان اقسامها
 فخصص في المقام والواجب ان اقسامها
 من ان اللفظ اذا دار بين انكشاف
 والجمل تجل على الجمل ١٢ هو وعبد
 عبد الحكيم الثاني ١٢ هو وعبد

[illegible]

ان يكونا مفردين بالفعل وبالفق او لا وان شئت قلت كل واحد منهما
اما ان يكون مشتركا على نسبة تامة ملحوظة تفصيلا او لا فكان من قال القضية
ان اخذت الى قضيتين اراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالفق ملحوظ تفصيلا
فيكون قضية بالفق القريبة من الفعل فيصير التقسيم بهذه الوجه ايضا واعلم ان
الشرطية لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرضه في المصلط ظاهر واما في
فاما يظهر فرض الحكم اذا لوحظت المصلط الاخرى لها وان قولك هذا العدة انا زوج
واما في قوة قولك ان كان هذا العدة زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا
على هذا القياس اعلاه **قول** والمصلط هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا
صدقها **قول** والمصلط الموجهة هي التي يحكم فيها بانصال تحقق قضية بتحقيق
قضية اخرى فان كلف بمطابقة الاتصال سميت مصلط مطلق وان قيد كلفا
بكون لزمه باسميت مصلط لزمية او يكون اتفاق سميت مصلط اتفاقية و
المصلط السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال اما مطلقا او لزمه او اتفاقا
وللمصلط الموجهة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين اما في التحقيق ولا مقام معا
احدهما فان كلف بمطابقة التنافي سميت مصلط مطلق وان قيد التنافي يكون ذاتيا
سميت مصلط عنادية وان قيد بالاتفاق سميت مصلط اتفاقية وللمصلط
التي يحكم فيها بسلب ذلك التنافي اما مطلقا او مقيدا بالاتفاق وسائر عليك
تفاصيل هذه المعاني المصلط والمصلط مبني **قول** وفهوه ما تراه لطلحة
تصدق على الموصية تصديق على السبق **قول** لان معنى الجملة لطلحة هو
يكون طرفاها مفردين اما بالفعل وبالفق وهذا المفهوم كما يصدق على زيد قائم
ان يكونا مفردين بالفعل وبالفق او لا وان شئت قلت كل واحد منهما
اما ان يكون مشتركا على نسبة تامة ملحوظة تفصيلا او لا فكان من قال القضية
ان اخذت الى قضيتين اراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالفق ملحوظ تفصيلا
فيكون قضية بالفق القريبة من الفعل فيصير التقسيم بهذه الوجه ايضا واعلم ان
الشرطية لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرضه في المصلط ظاهر واما في
فاما يظهر فرض الحكم اذا لوحظت المصلط الاخرى لها وان قولك هذا العدة انا زوج
واما في قوة قولك ان كان هذا العدة زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا
على هذا القياس اعلاه **قول** والمصلط هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا
صدقها **قول** والمصلط الموجهة هي التي يحكم فيها بانصال تحقق قضية بتحقيق
قضية اخرى فان كلف بمطابقة الاتصال سميت مصلط مطلق وان قيد كلفا
بكون لزمه باسميت مصلط لزمية او يكون اتفاق سميت مصلط اتفاقية و
المصلط السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال اما مطلقا او لزمه او اتفاقا
وللمصلط الموجهة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين اما في التحقيق ولا مقام معا
احدهما فان كلف بمطابقة التنافي سميت مصلط مطلق وان قيد التنافي يكون ذاتيا
سميت مصلط عنادية وان قيد بالاتفاق سميت مصلط اتفاقية وللمصلط
التي يحكم فيها بسلب ذلك التنافي اما مطلقا او مقيدا بالاتفاق وسائر عليك
تفاصيل هذه المعاني المصلط والمصلط مبني **قول** وفهوه ما تراه لطلحة
تصدق على الموصية تصديق على السبق **قول** لان معنى الجملة لطلحة هو
يكون طرفاها مفردين اما بالفعل وبالفق وهذا المفهوم كما يصدق على زيد قائم

[illegible]

قوله بساطة الحكم
ان جعل البساطة على كل وجه
من الخلق من اجزاء الارضية فيكون
لا يتغير مع زيادة جسامه كون
الحكم عليه في النسبة كذا الحكم
البيد ١٢ مودى الجرم
انما يتغير مع زيادة جسامه كون
الحكم عليه في النسبة كذا الحكم
البيد ١٢ مودى الجرم

القضية الى احلية والشرطية حصرة واما انقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة
فليس كذلك لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة القريبة من الفعل والنسبة
بين القضيتين لا يمكن ان تكون بحال احدهما على الاخرى بل لابد ان يكون
هناك نسبة غير المحل ولا يلزم ان يكون النسبة التي هي غير المحل منحصرة
في الاتصال ولا انفصال المحل ان تكون بوجه آخر فلهذه القسمة استقرائية
توجد في العلوم ومنعار واللغة نسبة بوجه آخر معتبرة بين اطراف القضايا
قوله واما قدمها على الشرطيات بساطتها **اقول** فان احلية وان كانت
مركبة في نفسها الا انها تقع جزء للشرطية فتكون بسيطة بالقياس الى تكون
اقل اجزاء منها ولا يعني ان احلية بجميع اجزائها تقع جزء للشرطية اذ قد فرغ
ان اطراف الشرطيات لا حكم فيها بل يعني ان احلية اذا كانت قضية بالقوة
القريبة من الفعل الى مطلق تفاصيل اجزائها التي هي من الحكم تكون جزءا
منها فيكونها تمامها جزءا منها فاستحق بذلك تقديم مباحثها على مباحث
الشرطيات **قوله** ويسمى موضوعا **اقول** هذا يتناول المبتداء والفاعل الضل
زيد افي قال زيد موضوع وقال محمول لان محصل معناه زيد قائل او ذو
في الزمان الماضي **قوله** والحاصل ان اجزاء احلية العلة **اقول** هي المحكوم عليه
وبه والنسبة بينهما ووقوعها اول وقوعها وهذا لا يمتنع معلول وادراك التلذذ
منها قبل التصرف التي مشابها ان تكتسب بالقول الشارح ودر الاخير اعني
وقوع النسبة اول وقوعها هو المسمى بالتصديق الذي يشانه ان يكتسب بالحق
ويسمى هذا الادراك **قوله** وقد يسمى هذا المذكرة اعني وقوع النسبة لا

انما يتغير مع زيادة جسامه كون
الحكم عليه في النسبة كذا الحكم
البيد ١٢ مودى الجرم
انما يتغير مع زيادة جسامه كون
الحكم عليه في النسبة كذا الحكم
البيد ١٢ مودى الجرم

١١٣

الشرطية لا بد فيها
عليه وهو ان يستدرك ان يكون طرفا امر
بخلاف المحل لان وجود ذلك لا يمكن في تقديم جزم
التي لا بد من ان يكونا معا في نفس الامر
قوله اني سوي الحكم اي الوقوع والاداء
صورتها في الذهن بطريق الادعاء وهذه هي
مغيرة في كونها قضية فلا بد ان يكون
الشرطية الاداء مفروضا وان ذات الحكم متغير

فان الحكم لا يتغير مع زيادة جسامه كون
الحكم عليه في النسبة كذا الحكم
البيد ١٢ مودى الجرم
انما يتغير مع زيادة جسامه كون
الحكم عليه في النسبة كذا الحكم
البيد ١٢ مودى الجرم

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَدْعُونَ
 اِلٰهًا غَيْرَ اللَّهِ
 فَسَبِّحْ لِلَّهِ
 مَا فِي السَّمٰوٰتِ
 وَمَا فِي الْاَرْضِ
 وَمَا يَرٰى
 مِنْ شَيْءٍ
 اِلَّا عِنْدَ عِلْمِ
 هُوَ الْعَزِيزُ
 الْحَكِيمُ

الكاذبة قيل انما لا يشتملها اذا حمل الصفة على ما هو في نفس الامر واما اذا حملت على ما هو اعتمد من الصفة بحسب نفس الامر فما هو بحسب زعم القائل فيشتملها قطعاً وانت تعلم المتبادر من عبارة المص هو الصفة في نفس الامر والتعريفات حملها على ما عينها المتبادر منها **قوله** لان البعض غير معين **اقول** هذا كلام ظاهر والتحقيق في انك اذا قلت ليس بعض الحيوان بالإنسان فان اردت بجزء السلب سلب المحمل عن الموضوع كانت سلباً جزئياً وان اردت به سلب القضية على معنى انها ليست بتحققة في نفس الامر كان سلباً كلياً لان سلب الايجاب الجزئي يستلزم السلب الكلي فعلى هذا ليس كل حيوان لا يكون سلباً كلياً بان يقصد بجزء السلب سلب المحمل عن الموضوع المذكور وهو كل واحد حلاً وان يكون سلباً جزئياً بان يقصد به سلب القضية كما حققه **قوله** كقولنا الحيوان جنس لانسان نوع **اقول** زعم بعضهم ان مثل هذه القضايا تسمى عامات لان الموضوع فيها هو الطبيعة ^{بقيد} العمى فان الحيوان من حيث انه عام موضوع بالجنسية والانسان بقيد عمى ^{مقتضى} موضوع بالحيوية ومنهول للطبيعة بخلاف قولنا الانسان حيوان ناطق فرادى والقضايا اقسمها خامساً والحق ان ثلاث القضايا ايضا طبيعية لان المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان ^{من التعميل} وكيف لا والمحكوم عليه ههنا بان يفهم لفظ الحيوان وهو الطبيعة وحدها وان كان ^{حالة} الجنسية لها في نفس الامر باعتبار كليتها كما ان المحكوم عليه بالضحك في قولنا الضاحك هو طبيعة الانسان ^{اي الطبيعة البشرية} كما ان الضاحك في نفس الامر باعتبار كونها متجهة فان لبقاء في بقى المحكوم به المحكوم عليه في نفس الامر لا يجان ^{اي الطبيعة البشرية} بل لاحظ الحكم ببقائه وان لاحظ ^{المقدر} ينحصر القضية في حصة ولاسة لان القيد المتعارف حينئذ غير مصحوق في علمه فالحق انخصر القضية في

لا ان كان ليس بينه وبين غيره
 يصح ان يقال الموضع ليس
 بجموع وان لم يصح هذا
 في غاية الموضع بذكره مانع
 ان يقع التماثل النسبة في الكافة
 والصادقة التماثل في الكافة
 مرض في كذا لا مريض في كذا
 لا يري في كذا لا يري في كذا
 لا يري في كذا لا يري في كذا

۱۵
 اولاً اولاد کبریا
 انظر على ان سير النطق حيث دخل ليس على
 بعض في الاول وبعض على ليس
 الثاني واما في الحقيقة فليس كذلك
 كذا ليس رابطة فالنقطة تتوحد في
 الحول ببعض سواء قدم ليس واخر
 او مع قوله كما حققه ابي الشرح
 في شرح المطالع حيث قال بل يولد
 انظر على كون الاول ليس على
 سبيل الحكم عن البعض مطابقة بالنقطة
 فان كان ليس كل واحد
 فليس

فقد قسم العلوم في الشرح احسن مما في المتن **قوله** والطبيعات
 اربعة و قد يقال لان الطبيعة على مقتضى عبارة
 المصنف في قوله تعالى لان الطبيعة على مقتضى عبارة
 المصنف في قوله تعالى لان الطبيعة على مقتضى عبارة
 المصنف في قوله تعالى لان الطبيعة على مقتضى عبارة
 المصنف في قوله تعالى لان الطبيعة على مقتضى عبارة

ان يكون ههنا وان يكون طبيعة في حيث انها
 ان يكون ههنا وان يكون طبيعة في حيث انها
 ان يكون ههنا وان يكون طبيعة في حيث انها
 ان يكون ههنا وان يكون طبيعة في حيث انها
 ان يكون ههنا وان يكون طبيعة في حيث انها

الاربعة والتقسيم المذكور في الشرح احسن مما في المتن **قوله** والطبيعات
 لا اعتبار لها في العلم **اقول** وذلك لان الموجودات المتناصلة على افراد
 والطبيعة اما تتجلى في ضمنها والمقصود في العلم معرفة احوال الموجودات
 المتناصلة فان قلت الشخصية ليست ايضا معتبرة في العلم اذ لا يبحث
 عن اشخاص قلت هي معتبرة في ضمن المحصول بخلاف الطبيعة فانها ليست
 لا في ذاتها ولا في ضمن المحصول لان الحكم فيها على الافراد لا على الطبائع وايضا
 الشخصية قد تقوى في الظاهر مقام الكلية فتتبر في كبرى الشكل الاول فلهذا
 زيد ونريد حيا ان هذا احيى بخلاف الطبيعة فانها لا تتبر في كبرى الشكل
 الاول كقولك هذا انسان لان الانسان نوع معرته لا يصدق في نوع **قوله**

وذا بينهما **اقول** هذه الفائدة يمكن تحصيلها بان يقال كل موضوع علمي
 يقع فائدة لا اختصار فلجمه لفائدة تين اختار **واجب قوله** كما انهم في
 التصحي اخذوا مفهومات الكميات من غير اشارة الى مادة المرجع
اقول يعني اخذوا مفهوم النوع والجنس غيرهما مطلقا من غير اشارة الى
 طبيعة خاصة نوعية او جنسية كما لا انسان والحيوان وجعلوا هذه المفهومات
 المجردة عن خصوصيات الطبائع الشاملة اياها باسرها كقولها ان يكون
 الاحكام الواردة عليها متناولة لجميع طبائع الاشياء فلذلك صارت
 مباحث التصورات قوانين منطقية على الجزئيات وكذلك اخذوا مفهوم
 القضايا مجردا عن الخصوصات واجروا عليها الاحكام فصارت
 مباحث التصديقات ايضا قوانين منطقية على الجزئيات فصارت مباحث

١٢٦

فقد قسم العلوم في الشرح احسن مما في المتن **قوله** والطبيعات
 اربعة و قد يقال لان الطبيعة على مقتضى عبارة
 المصنف في قوله تعالى لان الطبيعة على مقتضى عبارة
 المصنف في قوله تعالى لان الطبيعة على مقتضى عبارة
 المصنف في قوله تعالى لان الطبيعة على مقتضى عبارة

ان يكون ههنا وان يكون طبيعة في حيث انها
 ان يكون ههنا وان يكون طبيعة في حيث انها
 ان يكون ههنا وان يكون طبيعة في حيث انها
 ان يكون ههنا وان يكون طبيعة في حيث انها
 ان يكون ههنا وان يكون طبيعة في حيث انها

قوله في استنباط كل معنى لا بد من
 في كلامهم استنباط كل معنى لا بد من
 عند استنباط كل معنى لا بد من
 في كلامهم استنباط كل معنى لا بد من

بأقول قد تبين في سبق ان لفظ كل سوى بين كية الافراد فاذا قيل كل

ج علون المراد ما صدق عليه من افراد لا مفهوم ج ولا كان لفظه كل

لا فائدة الا ان يراد منه معنى الكلي فتش كل ج اي كلى هو ج وهو مستبعد

فالاولى ان يقال اذا قلنا ج ب فلا نفى به ان مفهوم ج مفهوم ب

ولا كما يكون هناك محمول للمعنى بل بحسب اللفظ ولا نفى به ايضا ان مفهوم

ج ما يصدق عليه مفهوم ب ولا كما كانت قضية طبيعة غير معتبرة في العلو

بل نفى به ان يصدق عليه من افراد يصدق عليه ب واذا قلنا ج ب لفظ كل

كان المعنى كل ما يصدق عليه من افراد يصدق عليه ب واذا قلنا ج ب لفظ كل

كأن المعنى كل ما يصدق عليه من افراد يصدق عليه ب واذا قلنا ج ب لفظ كل

فكل واحد من ج وب مفهوم وما يصدق عليه من افراد فيصير هناك

معان اربعة الاول ان مفهوم ج مفهوم ب وقد عرفت بطلانه والثاني

ان يصدق عليه من افراد ثبت له مفهوم ب وهو المراد والثالث ان يصدق

ان يكون صدق عليه ما يصدق عليه ب وهو الباطل لان ما صدق عليه
 الموضوع عن معنى ما صدق عليه المحمول سوى ان يصدق عليه المحمول
 في ما صدق عليه الموضوع او لم يصدق او لا يصدق في ما صدق عليه الموضوع
 القضية تنبئ الشيء نفسه فيكون صدق قاصر ورافق بخصه القضايا في الضميمة
 فان قلت على تقدير رادة الافراد منها معانيه ان يكون في القضية حمل
 بالمعنى لا اتحاد للموضوع والمحمول في الحقيقة ولذلك قال ضرورة تنبئ
 ان يكون صدق عليه ما يصدق عليه ب وهو الباطل لان ما صدق عليه
 الموضوع عن معنى ما صدق عليه المحمول سوى ان يصدق عليه المحمول
 في ما صدق عليه الموضوع او لم يصدق او لا يصدق في ما صدق عليه الموضوع
 القضية تنبئ الشيء نفسه فيكون صدق قاصر ورافق بخصه القضايا في الضميمة
 فان قلت على تقدير رادة الافراد منها معانيه ان يكون في القضية حمل
 بالمعنى لا اتحاد للموضوع والمحمول في الحقيقة ولذلك قال ضرورة تنبئ

ان يكون صدق عليه ما يصدق عليه ب وهو الباطل لان ما صدق عليه
 الموضوع عن معنى ما صدق عليه المحمول سوى ان يصدق عليه المحمول
 في ما صدق عليه الموضوع او لم يصدق او لا يصدق في ما صدق عليه الموضوع
 القضية تنبئ الشيء نفسه فيكون صدق قاصر ورافق بخصه القضايا في الضميمة
 فان قلت على تقدير رادة الافراد منها معانيه ان يكون في القضية حمل
 بالمعنى لا اتحاد للموضوع والمحمول في الحقيقة ولذلك قال ضرورة تنبئ

1891

من حيث انه
بمفهوم الموضوع على صدى
الامر يكون كذا اي وجوده بالفعل في
على معنى ان الفعل يصفه اي الموضوع
ان معنى الاتصاف بالفعل كذا اي الموضوع
الذي يكون ان التغيير بالفعل في خلد
وجوده بالفعل في الموضوع الاتصاف
كذا اي كذا اي الموضوع كذا اي الموضوع
في الحكم ولا يدخل في الموضوع كذا اي الموضوع
المترافق للحدث وادانته كذا ان
يشترط الفعل لخاصة ولفرضه بالفعل
في الحكم المذكور كذا اي الموضوع
الحكم

قوله ولما اعتبه
في عقد الوضوء اتصال يريده
اعتبار الاتصال بسبب نظامه لا بسبب
الاحتياط في تعديل على ذلك بما قاله في شرح
المطالع كان من شرطه فان
ان التالى صادق على التقديرين
المقدم وليس معنى ذلك ان
على تقدير وجوده شئ في الخارج فان
صدق ح على تقدير صحة
كل ح بل المراد ما قرئ في قوله من
عبر عن ذلك بعبارة الشوط لا زاد
ان يؤخذ القضية بحيث يتناول
الوجود فادركت الشرط لانه ادل
الا فمضى قول كل ح ب
ليس

[illegible]

قوله في المحل يتفق في المخوات قوله لان ما له في الخارج ان لا يكون له
 قوله في المحل يتفق في المخوات قوله لان ما له في الخارج ان لا يكون له
 قوله في المحل يتفق في المخوات قوله لان ما له في الخارج ان لا يكون له
 قوله في المحل يتفق في المخوات قوله لان ما له في الخارج ان لا يكون له

الترط في المحل يتفق في المخوات قوله لان ما له في الخارج ان لا يكون له
اقول هذا لتلخيص لقوله والكيفية على الموجود في الخارج يعني لما كان المراد
 ما صدق عليه في الخارج تعين الحكم على الموجود الخارجي حقيقة فقط لا ما
 يوجد اصلا لصدق عليه في الخارج **قوله** فان الحكم ليس على وصف
 الحكم **اقول** في فرع بما ذكره ذلك البق هو كونه باطلا لان الحكم ليس على
 وصف الحكم **قوله** لا يقال هي هنا قضايها الى آخره **اقول** يعني مثل
 قولنا كل منتم معدوم قضية لا يمكن اخذها خارجية وهو ظاهر ليس وارادوا
 موجودا في الخارج لمحقا ولا حقيقة اذ لا يمكن وجود افراده في الخارج وقد عتبر
 في الحقيقة امكن لافرادكم وواجب ان المقصود ضبط القضايا بالاستعمال
 في العلوم في الاغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادرا فلم يلتفتوا اليه اذ لو لم يكن
 ادرجه في لقولنا عدم سهولة ومنهم من جعل مثال هذه القضايا
 ذهنية فيقال معنى قولك كل منتم معدوم ان كل ما يصدق عليه في
 الذهن من منتم في الخارج يصدق عليه في الذهن انه معدوم في الخارج فعمل القضاء بالثلاثة
 اقسام حقيقة بقا الحكم فيها جميعا الخارجية المحققة والمقدرة وخارجية
 يتناول فيها الافراد الخارجية المحققة فقط وذهنية يتناول الافراد
 الموجودة في الذهن فقط فالاولى ان يقال احوال الاشياء على
 ثلاثة اقسام قسم يتناول الافراد الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة
 وهذا القسم يسمى ازم الماهيات كالزوجة للاربعة والفردية
 للثلاثة ونسأ الزوايا للثلاث القائمة للثلاث وقسم يخص بالحوادث الخارجية

منه في دفع الصفح في ذلك اليوم
 كونه بالاعلان في العلم في العلم
 من انما كانت تلك العلوم فالتفوق
 كذا في قضية موجبة في كذا وكذا
 القضاء التي اوردنا باعتبارها في العلم
 من انما كانت تلك العلوم فالتفوق
 كذا في قضية موجبة في كذا وكذا
 القضاء التي اوردنا باعتبارها في العلم
 من انما كانت تلك العلوم فالتفوق
 كذا في قضية موجبة في كذا وكذا
 القضاء التي اوردنا باعتبارها في العلم

127

قال من غير ضرورة والمراد
 اغلب افراد القضية فالمسئحة في طلب
 المستند في العدم بالضرورة كما ثبت في طلب
 افرادها بالاعتمادين قال العبادين واد
 الا انه يجب للاغلب في عبارة الشرح على الافر
 بقرينة ذكر القضية بلفظ المنسبة في عبارة
 قدس على الباحث لذكره صيغة كجبر
 فتعبر للاجتماعات الساترات من خارج
 قوله فالاولى ان يقال الحقيقة في الحقيقة
 ولا تخص بالافراد الخارجية المحققة والمقدرة
 انما هي بالاهلية والاعتمادين على الحكم على الذات
 انما هي بالاهلية والاعتمادين على الحكم على الذات
 انما هي بالاهلية والاعتمادين على الحكم على الذات

الموجودات
 ح

ح

پول

على حسب باور الله تعالى في الدين عليه
 نفس الامر لا يجوز ان يحكم عليه
 لا في كل كليات الغرضية لا يجوز ان يقال
 الخارج كالكليات بالتسبب فلا يجوز ان يقال
 بالايجاب يجوز بالتسبب لان كل ما في الدين
 كل شئ من مضمون المشهودات لان كل ما في الدين
 او في الخارج فهو شئ فلا شئ الا للصدق
 بحسب نفس الامر على امر الامور ويجوز ان
 يقال لا واحد من الثلاث بانسان لان
 السلك لا يقتضي وجود الموضوع ١٢ ولو لم يكن
 ابودون قد ادركت تشارك الموضوع في اقتضار
 الاول قول اذا كانت اثاره فلا بد
 الحكوم عليه

محققا والسالبة الحقيقية لا تقضه وجوبه في الخارج محققا ومقدرا فان قلت اذا
اخذت القضية على وجه تناول الافراد الخارجية المحققة والمقدرة والافراد
الذهنية ايضا كما ذكرته فلا يمكن ان يقال الموجبة منها تقضه وجوب الموضوع
في الخارج بل تقضه وجوبه في الجملة سواء كان في الخارج محققا ومقدرا او في
الذهن السالبة منها تقضه وجوبه في الجملة ايضا فلا يطرأ الفرق قلت لا يجزئ تقضيه
وجوب الموضوع في ذهن من حيث انه حكم فلا بد له من تصبى اليه حكمه عليه

القيام فان زيدا اريد به الذات وهي ائ مستقل بنفسه لا يقتضيه

عذرا ہوا علیٰ حق کسی جیسے لاکھ لاکھ امیر اور لوہی اور ویر

[illegible]

في نسبة المسمى الى الموضوع وان كانت النسبة متصلة بينين **قوله** ومن
 جهة اخرى **اقول** يعني ان تقسم كيفية النسبة الى الصرورة واللا ضرورة
 تقسيم براسه ثنائي وتقسيمها الى الدوام واللا دوام تقسيم آخر ثنائي ايضا لان
 المجموع تقسيم واحد رباعي **قوله** والقضية المركبة هي التي حقيقتها تكون
 ملزمة من ايجاب وسلب **اقول** اذا حكمت بايجاب المحل للموضوع او كنه
 حكمت بينهم اسلبا كعبارة مستقلة بلعبارة غير مستقلة دالة على كيفية
 تلك النسبة كاليجابية ليعد المجموع قضية واحدة مركبة كقولنا كل انسان
 ضاحك لاداما فان قلنا لاداما يدل على ان تلك النسبة كاليجابية بينهما
 ليست بدائمة فيكون السلب قويا بالفعل ولا لكان كاليجاب اذ ثمانين
 حيث دلالة على كيفية النسبة كان جهة القضية ومن حيث دلالة على
 الحكم السلبى يكون موجبا التركيب القضية واما قلنا كعبارة مستقلة دلالة
 على عن الحكم السلبى لعبارة مستقلة كان هناك قضيتان مستقلتان لا
 قضية واحدة مركبة وكذا الحال اذا حكمت او بالسلب بينهما ثم حكمت كاليجاب
 على تلك الطريقة فكل قضية مركبة تكون وجهة وليس كل وجهة مركبة
 باعتبار الضرورة والدوام لا يكون كيك القضية اذ لم يحصل بسببها بين الموضوع
 والمحل حكمان مختلفان ليجابا وسلبا بخلاف اللا ضرورة والدوام كاليجاب
 فيحان حكما اخرضا لالفا الى حكم السابق في كاليجاب والسلب كما سيأتي تحقيق **قوله**
 والنسبة بينهما وبين الضرورة **اقول** قد عرفت ان النسبة كما يتم تحقق بين القضايا

ينقسم الى غير هذا ايضا
 كما للدوام واللا دوام من اقسام
 ابو ذر راج قوله اذا حكمت بايجاب المحل ان
 لتعريف المركبة جارية الى قوله في غير كاليجاب
 مقصود امتياز المركبة عن البسيطة لا لتعريف كاليجاب
 المانع من ان يكون السلب مقصودا في القضية كاليجاب
 ولا يكون لازما غير مقصودا للتركيب كاليجاب
 لا لعبارة مستقلة وان يكون السلب موجبا في القضية
 لا لتعريفها بخلاف ما في كيفية النسبة كان جهة القضية
 قوله فمن حيث دلالة على كيفية النسبة كان جهة
 افقتية ١٢ اذ كان راجعا الى الحكم كاليجاب
 اذا حكمت او بالسلب كاليجاب فيجب ان يكون
 على قوله اذا حكمت بالسلب فيجب ان يكون
 على قوله اذا حكمت بالسلب فيجب ان يكون

في نسبة المسمى الى الموضوع وان كانت النسبة متصلة بينين
 وجه اخرى اقول يعني ان تقسم كيفية النسبة الى الصرورة واللا ضرورة
 تقسيم براسه ثنائي وتقسيمها الى الدوام واللا دوام تقسيم آخر ثنائي ايضا لان
 المجموع تقسيم واحد رباعي والقضية المركبة هي التي حقيقتها تكون
 ملزمة من ايجاب وسلب اقول اذا حكمت بايجاب المحل للموضوع او كنه
 حكمت بينهم اسلبا كعبارة مستقلة بلعبارة غير مستقلة دالة على كيفية
 تلك النسبة كاليجابية ليعد المجموع قضية واحدة مركبة كقولنا كل انسان
 ضاحك لاداما فان قلنا لاداما يدل على ان تلك النسبة كاليجابية بينهما
 ليست بدائمة فيكون السلب قويا بالفعل ولا لكان كاليجاب اذ ثمانين
 حيث دلالة على كيفية النسبة كان جهة القضية ومن حيث دلالة على
 الحكم السلبى يكون موجبا التركيب القضية واما قلنا كعبارة مستقلة دلالة
 على عن الحكم السلبى لعبارة مستقلة كان هناك قضيتان مستقلتان لا
 قضية واحدة مركبة وكذا الحال اذا حكمت او بالسلب بينهما ثم حكمت كاليجاب
 على تلك الطريقة فكل قضية مركبة تكون وجهة وليس كل وجهة مركبة
 باعتبار الضرورة والدوام لا يكون كيك القضية اذ لم يحصل بسببها بين الموضوع
 والمحل حكمان مختلفان ليجابا وسلبا بخلاف اللا ضرورة والدوام كاليجاب
 فيحان حكما اخرضا لالفا الى حكم السابق في كاليجاب والسلب كما سيأتي تحقيق

بجسدها وتحققها في واقعها بحسب ما على شيء فان ذلك مخصوص بالمفرد
وما في جملة **اقوله** والفرق بين المعنيين **اقول** حاصله ان المشروط اذا
اعتبرت بشرط الوصف كان ضرورة نسبة المحمول اليها بالقياس الى ذات الموضوع
ملحقا به وصفه فانظر في اما هي القياس الى مجموع الوصف واذا اعتبرت طام
الوصف كان الوصف هناك معتبرا على انه ظرف للضرورة لا جزء لما نسب اليه
الضرورة ولا لزم اعتبار الوصف مرتين مرة جزء لما نسب اليه الضرورة مرة ظرف للضرورة
ويصير المعنى ان نسبة المحمول لضرورة مجموع ذات الموضوع مع وصف في جميع
اوقا وصفه ولا فائدة لا اعتبارا لظرفه بها فمعين انه اذا اعتبر ما دام الوصف
كان ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع فقط وحينئذ لو يكن الوصف الذي
له مدخل في تحقق الضرورة ضروريا لكان ذات الموضوع حال شيق له كالكفاية
صداق للمشروط بشرط الوصف وان ما دام الوصف في ان كان ضروريا له
زمان شيق له صدق المشروط بالمعنيين معا فتلك كل منخسف في وقت
ما دام منخسفا سواء اريد منه بشرط كون منخسفا او ما دام منخسفا بلا اعتبار
الاشرط بناء على ان الانخساف ضرورة القمر في وقت معين وهو وقت جيلو
الارض منه وبين الشمس فان نسبت الاظلام الى مجموع ذات القمر وصفه لا انخساف
كان ضروريا له وان نسبت الى ذات القمر كان ايضا ضروريا له في وقت الانخساف
لان القمر في ذلك الوقت يستحيل وجهه بلا الانخساف على ان زعموا
فذا ان القمر مستلزم للمجموع من ان انخساف وصفه لا انخساف
وهذا المجموع مستلزم للاظلام ومستلزم المستلزم مستلزم

172

من ان نور القلم مستفاد من نور الشمس وان في نفسك وان مدار حركته في نقطة الاخرى في الاخرى يقع الاضضاء كان احدهما في نقطة خالية والاشعة تنقطع اليه فيفسد على غلبة الاشعة ويؤثر على حركته فيكون كونه في نقطة بطيئة وجوده بلا حركته لان القلم في ذلك الوقت لا يتجمل فيه على ملامات بيوتها فتكون حركته الاستحالة باضروا في وقت الكفاية لانها ايضا ضرورية عليه الكفاية في ذلك

قوله لأن ما دام
الوصف أم متعلقا بمتشابه
زعموا إنما عدم الفسوق من الشرط لا
والظرف وما الظرف إلا أن الثبوت يفسر
وقت الوصف بالعدم من عند معرفتنا أن
في ذلك الوقت ضروري ومنهزم القضية ١٢
الظرف في النسبة إلى مجرد وجودها على ما يريد أن
ما دام ثبوتها على ما يريد أن
وذلك الثبوت قد يكون باعتبار المدخلة وقد
يكون باعتبار الظرف والمدخلة دون
الاعتبار أن ثلثين: ما يخص المدخلة دون
لأنه قد تحقق الضرورة باعتبار المدخلة دون
الظرف أعقب الضرورة الشرطية باعتبار المدخلة دون
العدم فإنه لا يختلف باعتبار المدخلة دون
فإن مجرد ثبوتها

فذا تقرر في ذلك الوقت مستلزم لا ظلام فظهر في ذلك ان النسبة بين معنى
الشروط هي العمى من وجه وهذا الكلام يحقق فقد اخطأ فيه كثير
ونزعم ان النسبة بينها العمى مطلقا لان ما دام الوصف عام مطلقا
قول والعقبة العامة **اقول** لم يقيد ههنا معينان على قياس معنى الشرط
لان العمى اذا كان دائما لمجموع الذات والوصف كان دائما للاثبات
الوصف كان معفاه وام استمراره وعدم انفكاكه وهي حاصل بالقياس للمجموع
وبالقياس الى الذات وحده في زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل
في دام العمى كما في المثال المذكور ولو يدرك في قولك كل كاتب جبان
قول والمكة العامة **اقول** لا مكان العام يفرض ضرورة الذاتية
عن الجانب الخالف للملك كما ذكره وتارة بسلب امتناع الذات عن الجانب الموافق
فامكان لا يجاب معناه عدم امتناع لا يجاب وعدم ضرورة السلب كالحال
في امكان السلب والتفسير ان متساويان كما في **قول** وانما قيد الادوار
بجسالات لان الشروط العامة هي الضرورة بحسب الوصف **اقول** اعلم ان
الشرط العامة يمكن تقييدها باللا ضرورة الذاتية لكنه تركب غير معتبر ويمكن
تقييدها بالادوار والذات كما ذكره ولا يمكن تقييدها باللا ضرورة الوصفية
وهو ظاهر بالادوار والوصفي ولا بسلب الاطلاق العام ولا بسلب الامكان
العام لانها امر من الخوصية والوصفية ولا يمكن تقييدها بالخاص بسلب العام فانه غير
صحيح وقس على ما ذكرنا حال سائر المركبات فيظهر لك ان للتركيب هناك
وجه كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو صحيح لكنه غير معتبر ومنها

الحق في قولك انفسه اول الطلوع في حق
الطرف الآخر عند ما يسلم عدمه من
رجوعه وانما قبله الامام والمجتهدين
انهم في ذلك الامام المتسلسل في الامام
نوعان ذواتي ومضيقا في تقليد
بالادام ان يكون الامام اذا قام
التقليد بالادام والاضيق وثالث
وامام المطلق غير محصور في
فريق التقليد بالادام والادام
اع ١٢

ما هو صحيح ومعتبر **قولهم** ويصدق الوقتية كما في المثال المذكور **أقول**

يعني قل كل قبر منخرف وقت حيا الى الارض فان الخسائيس ضرر بالمجيب وصف القبر
ولاد اثما محسبة فلا يصديق كل قبر منخرف مادام **قرا قول** وما اذا فسرناها بالضرر
مادام الوصف يكون المشروطة الخاصة احسن من الوقتية مطلقا **اقول** وذلك

لأن الضرورة المعتبرة في المشروطة الخاصة بالقياس إلى ذات الموضوع
في زمان الوصف ذلك وقت معين فتصدق الضرورة الوقية هناك أيضاً
بالقياس إلى الذات في وقت معين كلما صدقت المشروطة الخاصة بالمعنى المذكور
صدق الوقية ويصدق الوقية في المثال المذكور بدو المشروطة الخاصة
فيكون الوقية اعم منها مطلقاً واما المشروطة الخاصة بشرط الوصف فيمكن صدقها
بدو الوقية كما في مثال الكفاية ^{أي المشروطة الخاصة} لعلنا نذكر في كتابنا

[illegible]

تقسيم معنى اللفظ الى المعنى الطائفي والنقضي ولا ترامي لا ينافي ما ذكره فان الوجه اذا
اطلق يبتدأ من الوجه الخارجي مع انه يصح تقسيمه الى الخارجي والداخلي
فان بعلاقة بينهما يجب ذلك **اقول** اذا اعتبر في حكمه الاتصال كون الاتصال

بإضافة والمتصلة لزومية وأن اعتبار كونها بعبارة والمتصلة اتفاقية وأن لم يعتبر
 شيء منهما فالمتصلة مطلقة كما مر من الإشارة إلى ذلك **قوله** بل بحجج صدق التنا
قوله يعني أن التالي إذا كان صادقا في نفس الأمر فهو صادق مع جملة الصادقات
 أي كونه بعبارة ويكون له اعتبارا ١٢

[illegible]

لَقَدْ كُنَّا مِنْكُمْ جَنَّاتٍ وَفُتِنَ الْأَعْيُنَ فَأَنقَضُوا بِكُمْ أَمْلَكُمْ وَجِئْنَا بِتُرَابٍ رَقِيقٍ

129

[illegible]

فإن قيل لا يقال صدقته في نفسك لا موقوفك أن كان يد فرسًا فاحكام
 ناهي **قوله** بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجبر لا عدم الاجتماع الوجب **اقول**
 يعني في الصدق والتحقق لا في الحيل والصدق على ذات واحدة وهذا كلام لا شبهة
 فيه لا يقال قد يكون المنافاة بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة كما بين مفهوم
 الواحد الكثير لا يقال لا نزاع في ذلك لان القضية المشتملة على هذه المنافاة
 ليست منفصلة بل هي حيلة شبيهة بالمنفصلة فان قلت هذا اما واحد واما كثير فان
 اردت المنافاة بينهما فهذا واحد وهذا كثير فالتضية منفصلة مركبة من قضيتين
 منع الجمع باعتبار الصدق والتحقق بين القضيتين كما قرره وان اردت المنافاة
 بين مفهوم الواحد والكثير في الصدق والحيل على هذا فالتضية حيلة مركبة من
 موضوع واحد لانه قد رتب في مجموعها فصارت شبيهة بالمنفصلة فالشارح
 لم يقل بان لا منع جمع في الصدق على ذات واحدة بل قال منع الجمع باعتبار المنفصلة
 اما هو يجب الوجود لا الحيل وقد يكون بين مفهومين منافاة في وجود وفي حيل
 واحد كالسوق والبياض فان عتبرت عظم بمثل قولك اما ان يكون السوق او جوا
 في هذا الحيل او يكون البياض موجودا فيه كما ثبت القضية منفصلة وان عتبرت
 منها بمثل قولك الموجود في هذا الحيل اما سوقا واما بياضا كانت القضية حيلة
 شبيهة بالمنفصلة وبالحاجة كما ان الحيلة قد تشارك المتصلة فيما هو حاصل البعد
 وماله كما في قولك طلوع الشمس من الشرق الوجود النهار ولا بد ان تكون مخالفة لها
 صريح المفهوم منها كذلك الحيلة قد تشارك المتصلة في محصل المعنى وماله
 وان كان المفهوم الصريح مخالفا فيما والمنافاة قد تعتبر في القضايا وهي المتصلات
 اي الحيلة والمنفصلة ١٢

فإن قيل لا يقال صدقته في نفسك لا موقوفك أن كان يد فرسًا فاحكام
 ناهي **قوله** بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجبر لا عدم الاجتماع الوجب **اقول**
 يعني في الصدق والتحقق لا في الحيل والصدق على ذات واحدة وهذا كلام لا شبهة
 فيه لا يقال قد يكون المنافاة بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة كما بين مفهوم
 الواحد الكثير لا يقال لا نزاع في ذلك لان القضية المشتملة على هذه المنافاة
 ليست منفصلة بل هي حيلة شبيهة بالمنفصلة فان قلت هذا اما واحد واما كثير فان
 اردت المنافاة بينهما فهذا واحد وهذا كثير فالتضية منفصلة مركبة من قضيتين
 منع الجمع باعتبار الصدق والتحقق بين القضيتين كما قرره وان اردت المنافاة
 بين مفهوم الواحد والكثير في الصدق والحيل على هذا فالتضية حيلة مركبة من
 موضوع واحد لانه قد رتب في مجموعها فصارت شبيهة بالمنفصلة فالشارح
 لم يقل بان لا منع جمع في الصدق على ذات واحدة بل قال منع الجمع باعتبار المنفصلة
 اما هو يجب الوجود لا الحيل وقد يكون بين مفهومين منافاة في وجود وفي حيل
 واحد كالسوق والبياض فان عتبرت عظم بمثل قولك اما ان يكون السوق او جوا
 في هذا الحيل او يكون البياض موجودا فيه كما ثبت القضية منفصلة وان عتبرت
 منها بمثل قولك الموجود في هذا الحيل اما سوقا واما بياضا كانت القضية حيلة
 شبيهة بالمنفصلة وبالحاجة كما ان الحيلة قد تشارك المتصلة فيما هو حاصل البعد
 وماله كما في قولك طلوع الشمس من الشرق الوجود النهار ولا بد ان تكون مخالفة لها
 صريح المفهوم منها كذلك الحيلة قد تشارك المتصلة في محصل المعنى وماله
 وان كان المفهوم الصريح مخالفا فيما والمنافاة قد تعتبر في القضايا وهي المتصلات
 اي الحيلة والمنفصلة ١٢

والصحيح ان المنافاة في
 مع قول والمنافاة على
 قد تشارك معطويات
 قد تشارك ان الحيلة
 وبما المقصود من الحيلة
 واما كان تعميلا
 ١٢ ع ر ج

مثال للعلماء التي تركوها من تقنين ١١
 مثال للمعاصرة التي ١٢
 مثال للمعاصرة التي ١٣
 مثال للمعاصرة التي ١٤
 مثال للمعاصرة التي ١٥
 مثال للمعاصرة التي ١٦
 مثال للمعاصرة التي ١٧
 مثال للمعاصرة التي ١٨
 مثال للمعاصرة التي ١٩
 مثال للمعاصرة التي ٢٠

في نفس الامور كالاتي في بعض الاحوال
 لان المتبذرين في بعض الاحوال
 في نفس الامور كالاتي في بعض الاحوال
 لان المتبذرين في بعض الاحوال
 في نفس الامور كالاتي في بعض الاحوال
 لان المتبذرين في بعض الاحوال

العنادية لما وجب تركيها من جزئين يمتنع صدقهما فقط وجب ان يكون
 تركيها من قضية ومما هو اخص من نقضها كقولك هذا الشيء اما شجر الاحمر
 فان كل واحد من الشجر والحجر اخص من نقض الاخر والمائة الخلو للمنادية
 لما وجب تركيها من جزئين يمتنع كذبهما فقط وجب ان يكون تركيها من
 قضية ومما هو اخص من نقضها كقولك هذا الشيء اما لا شجر واما لا حجر فان كلا
 منهما اعم من نقض الاخر هذا اذا اخذنا بالبعد لا اخص اما اذا اعتبرنا
 بالمعنى الاعم فيصدق كل واحد منهما ما يتركب منه الحقيقة
 وهي الاضمار التي يحصل المقدم بسبب قترانه بالامور الممكنة للاجتماع
 معه اراد بالاضمار الاحوال الحاصلة له بسبب اجتماعه مع الامور
 الممكنة للاجتماع معه فان كون انسانية زيد مقارنة لقيامه او وقوعه او طلوع
 الشمس ليس غير ذلك احواله حاصلة لها من اجتماعها مع هذا الامور الممكنة
 الاجتماع معها فان كل واحد من المجتمعين يحصل حالة بالقياس الى الآخر
 وهو كونهما معاً بمقارنا اياه وانما اعتبر امكان الاجتماع مع المقدم
 دون امكان تلك الامور في انفسها لان تلك الامور ربما كانت ممنوعة في
 نفس الامور لمكانها تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فانك اذا قلت
 كلما كان يد حار كان جسا معناه ان الجسمانية لازمة لحرارته على
 جميع الاوضاع الممكنة للاجتماع مع حرارته كونه ناهقا مع ان
 كون زيد ناهقا ليس ممكنا في نفس الامر وان كان ممكن الاجتماع مع خيار
 وقد يفسر في كونه المحذور الاضمار الحاصلة من كونها الممكنة للاجتماع مع المقدم

في نفس الامور كالاتي في بعض الاحوال
 لان المتبذرين في بعض الاحوال
 في نفس الامور كالاتي في بعض الاحوال
 لان المتبذرين في بعض الاحوال
 في نفس الامور كالاتي في بعض الاحوال
 لان المتبذرين في بعض الاحوال



في نفس الامور كالاتي في بعض الاحوال
 لان المتبذرين في بعض الاحوال
 في نفس الامور كالاتي في بعض الاحوال
 لان المتبذرين في بعض الاحوال
 في نفس الامور كالاتي في بعض الاحوال
 لان المتبذرين في بعض الاحوال

فإن كان لا يتصل
 فيجب على من لا يتصل
 من قول الشمس في ذلك الوقت
 كانت قضايا ويجوز في ذلك الوقت
 من قول الشمس في ذلك الوقت
 من قول الشمس في ذلك الوقت
 من قول الشمس في ذلك الوقت

بالتأني الحاصلة من المقدم مع المقدمة الممكنة الصدق معه فإذا قلنا كل
 كان زيد انسانا كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من زيد انسانا مع قولنا
 وكل انسان ناطق اعني كل زيد ناطق ايده وضعا من وضعا المقدم حاصلا
 من امم لا اجتماع معه وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشارح لم ينفق

اليه لان فهمه بعيد ولا حاجة اليه لان الامور الممكنة لا اجتماع مع
 المقدم سواء كانت قضايا او غيرها تحصل للمقدم باعتبارها حالات
 هي كونه مقارنا لهذه الاشياء اوله لك الشيء او لغيرها وهذه الحالات

مغايرة لتلك الامور كما ان ضرب زيد على اربعة مبدئ الضاربة زيدو
 مضروبية عمر وهما وضعان مغايران للضرب فالا وضاع هي الحالات
 الحاصلة للمقدم بواسطة الاجتماع مع تلك الامور فذلك يندفع ما قيل

من ان يكون زيد قائما او قاعدا او يكون الشمس طالعة او كونه لها هقاد
 ليست اوضاعا حاصلة عن امور ممكنة لا اجتماع مع المقدم بل امور لا وجود
 للمقدم فالمثال الصحيح هو النتيجة الحاصلة كما في قوله فان المقدم اذا فرض شيء من
 هذين الوضعين استلزم عدم الثاني او عدل في عدم الثاني اقول لا يظهر العبارة ان يقال

فرض المقدم على شيء من هذين الوضعين يستلزم الثاني ام على تقدير اجتماع عدم الثاني
 مع فلا ينافي استلزام الثاني لان عدم الثاني مع مجتمعا مع المزموم وهو ما على تقدير
 عدل في عدم الثاني فظاهر قوله لما كانت الشرطية من بين التقييدية والقييدية لها حلية
 قد عرفنا ان الحلية تنسب من المفردات وما هو حكم المفردات فان النسبة تنسب من قضاير

فإن كان لا يتصل
 فيجب على من لا يتصل
 من قول الشمس في ذلك الوقت
 كانت قضايا ويجوز في ذلك الوقت
 من قول الشمس في ذلك الوقت
 من قول الشمس في ذلك الوقت

فلا بد ان تخل بالاحرف الى الحركات المخلطة الى المفردات اذ لو لم تخل اجزاء الشرطية او
جزء جزئها الى الجملة لم تركيبها من اجزاء غير متناهية فالجملة باجزاء الشرطية او جز
جزءها وهكذا الى ان ينقضي قولك وهو اختلاف القضيتين **اقول** فان قلت
قد يجري في المفردات واطراف القضايا اكام في مباحث النسب الاربع من تقضي
المتساويين وغيرها وكما سيأتي في عكس التقيض فلا يصح تخصيصه بالقضايا
قلت المقصود ههنا تناقض القضايا لان الكلام في احكامها واما تناقض المفرد
الواقعة في اطراف القضايا فيعرف بالمقابلة فلا حاجة الى ادراجها في تعريف
التناقض **ههنا قول** ذكره القداماء ليحقق التناقض **اقول** يعني لا بد
منها في التناقض وان لم تكن كافية وجعلها بل لا بد معها من اختلاف الجهة
المرغوع ومن ثمة اي من

علم کون ذره نیست
 بیکر یکون علی ذات قدر الصانع
 النفس المکروه فان کون الشی
 رفا لا یتصور بدون ان یکون
 الاخر ضروراً لکون کون
 لا یتصور بدون ان یکون
 رضاءه وان لم یکون
 لا انقول لیس الی
 ما یستقیم ان علی بذل علی غیر
 فیکس بل المراد ان یتصم علی
 هذا ان یتصم علی
 ان یبسی او یسود
 رضاءه او علی

وارجع البقاي الى وحدة المحل اظهر ان اعتبار الشرط والكل والجزء في
الوضوح واعتبار الزمان والمكان ولاضافة والقوة والفصل في المحل
التي هي اقوى كما هي في قول الجزئين انما يتصادقان **اقول** يبعد ان يتبادر
للمناقض في الجزئين كما انه مقدار لعدم اختلاف في الكمية كذا المقارن
لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع واذا اعتبر الاختلاف مع سائر الشرايط
فحصل التناقض كذا اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع باقي الشرايط
فحصل التناقض ايضا فلما يكون للاتحاد في الموضوع شرط ادق الاختلاف
يجازيان مناط احكام القضايا انما هو في مهوراتها وتخصيصية البعض
ما راجع عن مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد
بالاكمل التناقض في الجزئ باعتبارها جزءا من انا انما

[illegible]

فانما صادقات فلا يكون احكامها
لنفس الاخرى او لها قد تم
كل كذب فلا تنفع بين
في الصدق فلا تنفع بين
فانما صادقات فلا يكون احكامها
لنفس الاخرى او لها قد تم
كل كذب فلا تنفع بين
في الصدق فلا تنفع بين

من اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا في أصل السؤال الأول انه لا يعتبر
 الاختلاف في الكمية ولو تقرر في الموضوع مع انه معن من اختلاف
 واجاب انه لا يمكن اعتبار الاتحاد لانه اعتبار امر خارج وحاصل السؤال
 الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد اسواء قلنا انه اعتبار امر خارج
 فليس بطلان ما ذكرت من ان الظاهر في احكام القضاء الى المفهوماتها
 او قلنا انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من ان اعتبارها اعتبار امر خارج
 ومع اعتبارها للاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشتراط الاختلاف في الكمية
 في تناقض الجريئات اجاب بان اعتبار الاتحاد في الضمان دون خصوص الذات
 وقوله هو ان حاصل السؤال الثاني انه اعتبروا واحدة الموضوع فكيف
 يعتبرون الاختلاف في الكمية فانه يجب عدم الاتحاد في الموضوع اذا
 يصير الموضوع في احدى القضيتين اجماع وفي الاخرى البعض وعلى
 هذا قول فما الحاجة ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال قوله فكيف يشترط
 اختلاف في الكمية وما قررناه في توجب السؤال الثاني وهو المطابق
 ببارته وهو المنقول عن الشارح **قوله** اعلموا انه ان نقيض كل شيء رفع
اقول فيه مناقشة لان السلب شيء ونقيضه لا يجاب وليس لا يجاب في
 السلب وان كان مستلزامه بل السلب في نفسه لا يجاب لا ولي ان يقال رفع
 كل شيء نقيضه لا ان يريد بالرفع ما هو عدم من الرفع حقيقة او ما مستلزمه
 فيظهر صدق قوله نقيض كل شيء رفعه **قوله** نقيض
 الضمريه المطلقة الممكنة آه **اقول** الامكان العام

من اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا في أصل السؤال الأول انه لا يعتبر
 الاختلاف في الكمية ولو تقرر في الموضوع مع انه معن من اختلاف
 واجاب انه لا يمكن اعتبار الاتحاد لانه اعتبار امر خارج وحاصل السؤال
 الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد اسواء قلنا انه اعتبار امر خارج
 فليس بطلان ما ذكرت من ان الظاهر في احكام القضاء الى المفهوماتها
 او قلنا انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من ان اعتبارها اعتبار امر خارج
 ومع اعتبارها للاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشتراط الاختلاف في الكمية
 في تناقض الجريئات اجاب بان اعتبار الاتحاد في الضمان دون خصوص الذات
 وقوله هو ان حاصل السؤال الثاني انه اعتبروا واحدة الموضوع فكيف
 يعتبرون الاختلاف في الكمية فانه يجب عدم الاتحاد في الموضوع اذا
 يصير الموضوع في احدى القضيتين اجماع وفي الاخرى البعض وعلى
 هذا قول فما الحاجة ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال قوله فكيف يشترط
 اختلاف في الكمية وما قررناه في توجب السؤال الثاني وهو المطابق
 ببارته وهو المنقول عن الشارح **قوله** اعلموا انه ان نقيض كل شيء رفع
اقول فيه مناقشة لان السلب شيء ونقيضه لا يجاب وليس لا يجاب في
 السلب وان كان مستلزامه بل السلب في نفسه لا يجاب لا ولي ان يقال رفع
 كل شيء نقيضه لا ان يريد بالرفع ما هو عدم من الرفع حقيقة او ما مستلزمه
 فيظهر صدق قوله نقيض كل شيء رفعه **قوله** نقيض
 الضمريه المطلقة الممكنة آه **اقول** الامكان العام

لا يتجوز عندنا في هذا
 اجماع جليل لا يشك
 اعتبارا فينا في
 اى عدم اشياء
 وجوده
 محتمل في هذا
 على

والكان

فان قيل ان الضرورة المطلقة لا تكون في العلم بل في الوجود
 اي الضرورة المطلقة التي لا تتغير في العلم بل في الوجود
 ضرورة ان كانت مطلقة في العلم بل في الوجود
 ضرورة ان كانت مطلقة في العلم بل في الوجود
 ضرورة ان كانت مطلقة في العلم بل في الوجود

وان كان نقضا حقيقيا للضرورة الذاتية بناء على ما مر من ان لا يكون العلم
 سلبا للضرورة الذاتية من الجانب المخالف للحكم لكن من حيث اعتبار الكمية يكون
 المكنت العامة متساوية لنقيض الضرورية فان نقيض الموجبة الكلية هو
 زفها على ما ذكر وليس فيها عين مفهوم السالبة الجزئية بل هو لازم مسا
 فهو السالبة الجزئية وعليه قس سائر المحصولات فالمعتبر من النقيض هذا
 الفصل ليس كما يكون لازما مساويا لما هو النقيض الحقيقي لا احد هذين كما مر
 كما مر وان اردت التفصيل في تعيين نقضات القضايا فضع المحصولات لاربعة للضرورة
 وضع المحصولات لاربعة للمكنت العامة نفا اعتبار التناقض فليحد نقيض الموجبة
 الكلية الضرورية السالبة الجزئية المكنت العامة وبالعكس نقيض السالبة
 الكلية الضرورية الموجبة الجزئية المكنت العامة وبالعكس نقيض الموجبة
 الجزئية الضرورية السالبة الكلية المكنت العامة وبالعكس نقيض السالبة
 الجزئية الضرورية الموجبة الكلية المكنت العامة وبالعكس نقيض الموجبة
 المطلقة العامة وبين كل قضية وما جعل نقيضا لها قائل قول ونقيض

المشروطة العامة الحينية المكنت **اقول** هذه قضية بسيطة لا تعتبر في
 قضايا البسيطة المشهورة واحتج بها في نقيض بعض البسائط المشهورة فالقضية
 الضرورية الذاتية ونقيضها على المكنت العامة كلها من البسائط المشهورة
 وكذا الدائمة والمطلقة العامة واما المشروطة العامة فليس نقيضها من القضايا
 المشهورة وكذا النقيض العرفي العامة ونسبة الحينية للمكنت الى المشروطة العامة
 المكنت العامة الى الضرورية في انها نقيض المشروطة حقيقة بحسب الجهة ونسبة
 اي الحينية المكنت

فان قيل ان الضرورة المطلقة لا تكون في العلم بل في الوجود
 ضرورة ان كانت مطلقة في العلم بل في الوجود
 ضرورة ان كانت مطلقة في العلم بل في الوجود
 ضرورة ان كانت مطلقة في العلم بل في الوجود
 ضرورة ان كانت مطلقة في العلم بل في الوجود

العام

العام

العام

العام

العام

العام

العام

العام

العام

العام

العام

العام

فليس لهذا العكس أثر كما لا يطعن بهما في اصطلاح
على وصفه للمعنيين على ما هو مذهبهم واما ما
استويا الاستواء وهو موافقة مع الالاف
الطرفين بخلافات على النقيض يقال
استوى الماد والاشياء وقيل لا بد من
ان يكون في وصفه بالاسم في تعريفه
بالشيء على الالاف وهو ليس من القسم
مع قوله هو يتبين ان الاول من القضية
لأنه لا كانت او مقولة قولك
بالتعويض
الى كل حيوان ان اسما
للمعنى ليس يمكن ان يوافق
ان يصدر به موضوعا بانثا فوافقا
الجموعه وبالعكس لا بد من تعديل
على الموضوع اذ ليس فيه تعديل
مبني على كماله رتبة العدم في التعويض
مبني على كماله الالاف تعديل في القضية
الجزء الاول اذ الالاف تعديل في القضية
المقولة اصاحه وكرهها تعديلا
الماضي في الالاف في الالاف
او تعديل الالاف في الالاف
تبعه المعاني ١٢ ع
على القضية الخاطئة بالتعويض
اشارة الى ان كلا المعنيين
استلزاما الى ان في وصفه
بالتعويض لا بد من تعديل
منه البنية الاولى بطرق
على المعنى الاول بطرق
كأن لا يلزم
انقض التعويض بالالاف
من التعويض المذكور ١٢
مبني على كماله المعنى المذكور ١٢

[illegible]

الاصل من حيث الوجود من خارج
توكل اليك اي كما اذا خص من حيث الوجود
ليما اذا فرق بين الوجود في العالم والوجود
الانفكاك من حيث الوجود في العالم
وانما اقتصر على معنى ان لا يقتصر بيان
الحكم اذا عكست تقاضى على كس منه
التقاضى بالثبوت يكون العكس منه
تقاضى فلا بد من جريان طريق العكس
فيها وذلك انما يحس في البرزخ الاول
من الخاضعين فلا يقتصر
عليه قوله لا يمكن

اشتباهاً بطريق التسليم
المعكس لان نقیض العامة موجبة كلية والاشتباه
الجزئية الخاطئة مطلقة موجبة مهي الا
ومعكسها جزئية سالبة جزئية مطلقة
الاسهل التي هي سالبة اوقات الذوات
عامة او اسكب في بعض اوقات
لانها في الثبوت في بعض اوقات
او وصف ٢٤ راجع قوله وخصص
نفي نقیض الخاصين بل المعكس
بيان لان المثبت بطريق المعكس
الاول فما كما اعترف به في كونه
من اجنبية الكمية

والله اعلم بالصواب

[illegible]

ولا تخشوا الله ربكم يجمع بينكم ووالديكم

نیکو دلا و غنیہ ریح ان لیاں

نقصان الجسد الثاني من الحيض
ويعتبر من الحيض الثاني من الحيض
ويعتبر من الحيض الثاني من الحيض
ويعتبر من الحيض الثاني من الحيض

[illegible]

فما يصح حصره في الفقه
الا في معنى من افق في
افقيا ١٢ ع
رحمة الله عليه
وآله

الحمد لله

[illegible]

والثاني حب الدنيا
والثالث حب الدنيا
الرابع حب الدنيا
المطالع حب الدنيا
حاجة إلى الاستدلال
والثاني حب الدنيا
والثالث حب الدنيا
الرابع حب الدنيا
المطالع حب الدنيا

مثلاً اذا لم يصدق لاشي من الانسان
بحسب جوفى تون كل الانسان حيوان ولا شى من
لصدق اقيضه وسو بعض الانسان
قال بعض الانسان

الضابطة المأخوذة يكون النية مطلقة عامة والحق أن النية حينئذ مطلقة
تفصيله يطل من شرح المطابقة له ١٢

مستسك بثبته مطلوبه باطلا انما هي خلفه و قيل انما هي خلفه لان

فإنه لا يخلو من خلافه ويؤيد به تسمية القياس الذي ينساق إلى الخطأ ابتداءً من غير

وهو كينز قاسين اقول توضيحه بمثل ان نقول فرضنا صدق قولنا

صدق هذا العكس فقياس الخلف هكذا هو لم يصدق بهذا العكس على تقدير

القياس
الاول

دائماً مع قولي كل جرب بالفعل صدق قولي كل شيء من جرب دأ

تج دائما فتجعل هذه النتيجة مقدمة في الاماكن

و هو لو لم يصدق بعض حجج بالفعل لصدق لا شيء من
لكن التالي باطل فالقدم مثله فقد اثبت

مملوکی علی کلینہ اللہ
رحمتہ اللہ علیہ

سیدین
شیخ الاسلام

سیدین
شیخ الاسلام

قوله في انما يكون
 من الصفات مقادير
 في قوله في انما يكون
 من الصفات مقادير
 في قوله في انما يكون
 من الصفات مقادير

بأن نور الشمس
 انما هو في
 الشمس انما هو في
 الشمس انما هو في
 الشمس انما هو في
 الشمس انما هو في

بج بالفضل فتعين صدقه فحصل العلم بطريق الخلق من قياسين اقداني ما
 استثنائي كما ذكره وقس على اوضحناه قياس الخلف في اثبات النتائج **قول**
 والحدس هو سرعة الانتقال **اقول** فيه مساهلة في العبارة لمقتضى
 للثقة فان السرعة من العلم واصف العارضة للحوكة ولا يوصف بها غيرها وقد
 صرح بان لا حركة في الحدس فلا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه تساهل ففعل
 كونه الانتقال دفعة سرعة ولا يريد **قول** وفي كون الموضوع جزءا
 من العلم على حدة نظرا **اقول** قد اجيب من النظر بمنع الحصر وهو
 انما نريد بكون الموضوع جزءا ان تصور كل جزء من العلم حتى ينبت
 في المبدأ التصديقي ولا ان التصديق بكونه موضوعا للعلم جزء من نبراد ان
 هذا التصديق خارج عن العلم فكيف يعد جزء منه بل نريد بكون جزء من
 العلم ان التصديق بوجود الموضوع جزء من العلم وهذا الجواب امره بالان
 الشيخ الرئيس قد صرح في الشفا بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ
 التصديقية فلا يكون ايضا جزءا على حدة بل مندرجا في المبادئ التصديقية

تمت بالخير

الحمد لله الذي جعل في شوقه مقابلة مولوي محمد صالح شوق بقلم مولوي آبي شوق
 قطعة تخرج من تاج طبع شوق

كشت چون میر تقی میر نصیر الدین طبع
 شوق پر سید چو ساشن زحر دفت بشوق
 عرض حسنت شد از کلی جزئی مسموع
 فن منطق شد از میر بهر دل مطلوب

۶۱۱۳

لما كانت
 وهو قوفا
 المسائل
 لا يمكن
 لا يمكن
 لا يمكن
 لا يمكن

وأيضا ولا أكثر
 في الجسيمات
 من ذلك كان
 من ذلك كان
 من ذلك كان
 من ذلك كان

